جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

- دراسة قياسية 2021/1990 -

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

من اعداد الطالبتين:

صياد اسماء

تركي إيمان

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ(ة):	صباح فاطمة	رئيسا
الأستاذ(ة):	طويل مريم	مشرفا
الأستاذ(ة):	ادريس فاطمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

قال الله تعالى:

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾

سورة البقرة الآية (164)

شکر و تقدیر

الشكر والتقدير

اشكر الله العلي القدير واحمده حمد الشاكرين، فالحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلاة وسلام كما يليق بعلي مقامه وبعد:

ارفع جزيل الشكر والعرفان الى الأستاذة القديرة طويل مريم التي قبلت الاشراف على هذه المذكرة بصدر لرحب، وساهمت في اخراج هذا العمل بشكل متناسق، فكانت نعمة المرشدة والمعلمة طيلة مراحل الدراسة.

ممنونون لكل اساتذتنا الاجلاء الذين استقينا منهم العلم والمعرفة واساتذتي أعضاء اللجنة:

الأستاذة طويل مريم

شكرا على مناقشتكم هذا الموضوع.

اهـــداء

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة وازكى التسليم على الحبيب المصطفى اما بعد

الحمدالله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى التي هي مهداة الى كم شقيا سعيا لجعلنا ذرية صالحة في هذه الدنيا الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها والى من قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: رضا الله في رضا الوالد وسخط الله في سخط الوالد والدي الحبيبين اطال الله في عمرهما وحفظهما لي وادامهما نورا لدربي.

الى بركة عائلتنا جدتي وجدي العزيزين اطال الله في عمرهما ولا أنسي والدي زوجي الحبيبين اللذان هما في مقام والدي رعاهما الله برعايته.

الى زوجي وشريك حياتي حفظك الله لي وجعلك خير سند.

الى اخواتي العزيزات، رفيقات العمر وصحبة الانس ملاك واميرة ووفاء، الى افراد عائلتي صغيرا وكبيرا لا استثني منهم أحدا، والى كل من دعمني وساندني ولو بكلمة الى كل من كان لهم إثر على حياتي شكرا لكم كثيرا.

الطالبة تركي إيمان

الإهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد الى وجودهما الوالدين الصالحين الذين لم يبخلوا علينا بشيء سواء الام التي تشجعنا وتسمرنا بالحنان او الوالد الذي مازال يكافح من اجل نجاحنا والى اخوتي واخواتي والى كل من ساعدنا كثيرا

الطالبة صياد أسماء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل نظري لسياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	**1**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول مبادئ التحرير المالي	**2**
المطلب الأول: تعريف التحرير المالي وأهدافه	**3**
الفرع الأول: تعريف التحرير المالي	**3**
الفرع الثاني: أنواع التحرير المالي	**3**
المطلب الثاني: إجراءات التحرير المالي وأهدافه	**5**
الفرع الأول: إجراءات التحرير المالي	**5**
الفرع الثاني: أهداف التحرير المالي	**6**
المطلب الثالث: النماذج النظرية للتحرير المالي	**6**
الفرع الأول: أعمال McKinnon سنة 1973	**6**
الفرع الثاني: أعمال show لسنة 1973	**11**
المطلب الرابع: مؤشرات التحرير المالي	**13**
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي بين النظريات والنماذج	**15**
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي (تعريف وأنواع)	**15**
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	**15**
الفرع الثاني: انواع النمو الاقتصادي	**16**
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي	**16**
المطلب الثالث: متطلبات النمو الاقتصادي	**16**
المطلب الرابع: نظريات النمو الاقتصادي	**17**

الفرع الأول: نظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	**17**
الفرع الثاني: نظرية البيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي	**18**
الفرع الثالث: الاقتصاد في نظرية الكنيزية	**19**
الفرع الرابع: نظرية الحديثة للنمو الاقتصادي	**20**
المبحث الثالث: سياسات التحرير المالي والنمو الاقتصادي	**21**
المطلب الأول: إصدار قانون النقد والقرض 10-90 وبوادر التحرير المالي	**21**
1الفرع الأول : إصدار قانون النقد والقرض	**21**
الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض	**22**
الفرع الثالث: اهداف قانون النقد والقرض	**23**
الفرع الرابع: التعديلات المكملة لقانون النقد والقرض	**24**
المطلب الثاني: الاصلاحات المتعلقة بالتحرير القطاع المالي الجزائري	**27**
المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	**29**
المطلب الرابع: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	**35**
خلاصة الفصل	**37**
الفصل الثاني: مؤشرات قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	
تمهيد	**38**
المبحث الأول: أساسيات النظرية لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	**39**
المطلب الأول: السلاسل الزمنية	**39**
الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية	**39**
الفرع الثاني: الاستقرارية السلاسل الزمنية	**40**
المطلب الثاني: اختبارات جذر الوحدة	**40**
المطلب الثالث: التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	**43**
الفرع الأول: تعريف التكامل المشترك	**43**
المطلب الرابع: اختبارات التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود	**44**

المبحث الثاني: نمذجة العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الانفتاح الاقتصادي	**45**
المطلب الأول: وصف المتغيرات والدراسة استقرارية	**45**
المطلب الثاني: التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	**50**
المطلب الثالث: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج CUSUM وCUSUMSQ	**52**
المطلب الرابع: التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة	**57**
خلاصة الفصل	**58**
الخاتمة	**60**
قائمة المراجع	**65**
الملحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول 01: مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	**35**
الجدول 02: البرنامج التكميلي (2005-2009)	**37**
الجدول 03: برنامج توطيد لدعم النمو (2010-2014)	**39**
الجدول 04: تطور النمو الإجمالي للناتج المحلي ونصيب الفرد خلال فترة (1990-2021)	**40**
الجدول05: درجة إبطاء المتغيرات	**52**
الجدول06: جدول اختبارات جذر الوحدة	**52**
الجدول07: فترات الابطاء المثلى	**54**
الجدول08: اختبار الحدود Bounds test	**54**
الجدول09: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي - Breusch Godfrey serial correlation LM test	**56**
الجدول 10: اختبار ثبات التباين	**56**
الجدول 11: تقدير معاملات المدى الطويل باستعمال منهجية ARDL	**58**
الجدول 12: اختبار السببية في الاجل القصير والطويل	**59**
الجدول 13: اختبار السببية في الاجل القصير والطويل	**60**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل 01: أثر رفع معدل الفائدة الحقيقي على الادخار، الاستثمار والنمو.	11
الشكل 02: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة.	52
الشكل 03: اختبار الطبيعية normality test Jarque Bera-	55
الشكل 04: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج CUSUM وCUSUMSQ	56

الملخصات

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990 – 2021)، ويستند هذا التحليل إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنيه في المدى الطويل والقصير كما توصلنا إلى وجود علاقة طردية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وعلاقة عكسية ما بين الصادرات ومعدل النتائج المحلي وحجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، عند اختبار السببية في الاجل الطويل والقصير أشرت أنه لا يوجد علاقة سببية لاي من المتغيرات القصيرة و الطويلة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التحرير المالي، النظام المالي الجزائري، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة الجزائري. ARDL

Abstract

This study aims to determine the impact of financial liberalization policy on economic growth in Algeria during the period (1990-2021), and this analysis is based on the Autoregressive Lagging Distributed Time Lag (ARDL) model. We also found that there is a positive relationship between foreign direct investment and economic growth, and an inverse relationship between exports, the local rate of results, and the volume of loans granted to the private sector. When testing causality in the long and short term, I indicated that there is no causal relationship for any of the variables.

Keywords: economic growth, financial liberalization, the Algerian financial system, the Algerian autoregressive lagging distributed time gap model. ARDL

المقدمة العامة

خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي شهد العالم تطورات اقتصادية و مالية عالمية ، أدت إلى سلسلة من التوجيهات والخيارات الق استلزمت اعتماد أنظمة إقتصادية جديدة، مما أجبر الدول النامية على تبني مناهج التحرير المالي، ووضع صيغ جديدة للتعامل مع هذه التغيرات والاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة التي تفرضها عملية التنمية الاقتصادية و بالتالي تغيير القطاع المالي، من أهم القطاع التي توقف عليها عملية التنمية، وهو الأكثر استجابة و تأثرا بالمتغيرات العالمية، حيث عرف التحرير المالي اهتماما كبير بناء على الدور الهام الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي حيث مر بمراحل جعلته ينتقل من قطاع مالي مقيد إلى القطاع مالى متحرر.

أظهرت تجارب الإصلاحات الهيكلية، أن قدرة الاقتصاد للتغلب على الظروف الاقتصادية السلبية مرتبطة إلى حد كبير، بحجم الاصلاحات وسياسات التحرير المالي، و ذلك المساهمة القطاع المالي في رفع كفاءة الاقتصاد و تحقيق الاستقرار و اصلاح الأوضاع، المالية العامة وأنظمة الصرف و التجارة، و إعادة الهيكلة الانشطة الاقتصادية، وبالتالي فإن القطاع المالي، يمثل القناة المثلى لتعبئة المدخرات المحلية وتعبئتها في شكل أدوات استثمارية، كما يقوم بالجذب الاستثمارات الاجنبية لتوفير الموارد تمويلية، في مطلع 1990 بدأت دورة إصلاح طويلة، في جوانب الحقيقية ومالية لاقتصاد تم جاء إصدار قانون النقد والقرض والائتمان من نفس السنة والذى يغير حجر الزاوية لهذه الإصلاحات.

وقامت بالإصلاحات داخلية وخارجية لتحرير المالي وعدة برامج وضمن هذا السياق، شرعت الدول النامية ومن بينها الجزائر إلى تطبيق سياسة التحرير المالي، المواكبة للتطور المالي والنمو الاقتصادي، الذي شهده العالم في هذه الفترة فهذت الاخير يؤثر في عملية التحرير من خلال عدة مراحل ووفقا للعديد من مؤشرات.

أولا: إشكاله الدراسة

و على إثر ما تم التطرق إليه فإن إشكالية الدراسة هي كالآتي:

ما اثر مدى انعكاس سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

1. ماهي أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في إطار تفعيل سياسة التحرير المالي؟
2. ما مدى مساهمة سياسة التحرير المالي في تحقيق النمو الاقتصادي؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

ولمعالجة إشكالية بحثنا سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات بالاعتماد على الفرضيات التالية:

1. يوجد اثر ايجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر
2. يعتمد تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر على تنويع الاقتصاد و التخلص من التباعية لقطاع المحروقات

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق ا هداف عدة نذكر منها:

- دراسة التحرير المالي ومحدداته ومختلف الاسهامات التي جاء بها
- دراسة مسار الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مطلع التسعينات القرن الماضي، وتحليل لاهم مؤشرات المعبرة عن التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر
- وبالنظر الى عدم وضوح العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي فقد سعت الدراسة الى تحديد العلاقة السببية

خامسا: اسباب اختيار الموضوع

إن من أسباب الموضوعية التي دفعتي الى اختيار هذا الموضوع كون هذا الموضوع يتدرج ضمن مواضيع الحديثة وكونه يتعلق بالنظام المالي الذي يعتبر ركيزة

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: تم في هذا البحث دراسة إثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دولة الجزائر.

الحدود الزمانية: تم في هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة من البيانات في الفترة الممتدة من (1990-2021) تخص مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

سابعا: صعوبات البحث

- نقص مراجع (الكتب) التي عالجت موضوع التحرير المالي نظريا

- صعوبة الحصول على بيانات
- نقص بعض دراسات ومقالات متعلقة بهذا الموضوع

ثامنا: المنهج المتبع

للإجابة على هذه إشكالية بحثنا اتبعنا المنهج الوصفي في شرح ماهية التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، والعلاقة بينهما كذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي في شرح منهج الانحدار الذاتي ARDL الذي يعد أداة القياس المتغيرات.

تاسعا: الدراسات السابقة

من خلال بحثنا هذا قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الارتباط بموضوعنا ونذكر منها:

1- شكوري سيدي محمد –التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي–مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان سنة 2005,وقد تعرض في هذا الموضوع الى جانب هام من التحرير المالي والمصرفي وهذه الدراسة شملت أربع فصول دلت النتائج على وجود علاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، غير انها ضعيفة وهذا من خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، توصل الى ضرورة الإصلاح وتحرير القطاع المالي من اجل دعم النمو الاقتصادي.

2- د. بوزيان محمد، بن علال بلقاسم –التطور المالي أساس نجاح سياسة التحرير المالي في الدول النامية: حالة نظام المصرفي الجزائري 2011/1990 –دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن –وقد توصلا من خلال هذه الدراسة ان سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم تكن لها اثرا إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي بعد 1990,كما توصلا ان نجاح سياسة التحرير المالي يجب ان يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي.

3- دراسة عبد الصمد بن عبد الرحمن مذكرة دكتوراه بعنوان التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال فترة (1990- 2019) مذكرة دكتوراه حيث سعت هذه الاطروحة الى دراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةَ ARNحيث أظهرت الدراسة ان لا توجد علاقة سببية لأي المتغيرات في المدى القصير

4- زواوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة الدكتوراه جامعة محمد بوكرة، بومرداس 2016، عالجت هذه الدراسة أثر التحليل المالي على المنظومة البنكية الجزائرية وقد اعتمدت فيها على المنهج الوصفي

5- زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال فترة 1980- 2015، أطروحة دكتوراه، جامعه زيان عاشور الجلفة 2019 عالجت هذه الدراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بطريقة المنهج الوصفي

6- محمد خربوش، أحمد زعودي، فتحي بن لدغم أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية الحالة الجزائر). عالجت هذه الدراسة على منهج الوصفي والتحليلي

عاشرا: تقسيمات الدراسة

وعلى هذا الأساس لمعالجة هذه الإشكالية قسمنا هذا الموضوع لفصلين متمثلين في:

الفصل الأول: خصص هذا الفصل الى إيطار النظري لسياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي، حيث ذكرنا في هذا الفصل الى 3مباحث (المبحث الأول) مفاهيم عامة حول مبادئ التحرير المالي، (المبحث الثاني) محددات النمو الاقتصادي بين النظريات والنماذج، (المبحث الثالث) سياسات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل لدراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021,حيث قسمنا هذا المبحث الى مبحثين (المبحث الأول) اساسيات النظرية لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL, اما (المبحث الثاني) لنمذجة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي خلال فترة انفتاح اقتصادي

الفصل الأول

مدخل نظري لسياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

اعتبر موضوع تحرير النظام المالي من أكثر الموضوعات التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين في الدراسات الاكاديمية الاقتصادية، خاصة في العقود الأخيرة من القرن الماضي، نظرا لأهميته في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

حيث تسعى سياسة التحرير المالي الى تطوير النظام المالي بالدرجة الأولى ,فهي تعمل على تعزيز الوساطة المالية عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات و المعلومات ,وتسمح بتحديد الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية وتوفير التمويل الازم لها, كما انها تحسن من مستوى تعبئة الموارد المالية وتعمل على التقليل من المخاطر المالية, الامر الذي يؤدي لا محالة الى تحسين أداء النظام المالي وتطويره, ومن ثم الى توزيع امثل للموارد وتراكم اسرع لراس المال المادي والبشري والى تقدم تكنولوجي اسرع مما يساهم في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية .

كما ان التطور المالي يعتبر أحد اهم شروط نجاح سياسة التحرير المالي من اجل التأثير إيجابيا على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وتسعى هده الاطروحة الى تسليط الضوء نحو العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر. لدا سنعرض فيما يلي مفهوم التحرير المالي والنمو الاقتصادي من خلال تقسيم هدا الفصل الى 3 مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول مبادئ التحرير المالي.

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي بين النظريات والنماذج.

المبحث الثالث: سياسات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول مبادئ التحرير المالي

التحرير المالي بمفهومه الشامل يتحدد وفق مجموعة الأساليب و الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء او تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته و إصلاحه كليا ,حيث تهدف هذه الورقة الى ابراز الاطار النظري للتحرير المالي مركزين على اعمال كل من ماكينون وشو المؤسسين لنظرية التحرير المالي, والتي اعتمدت عليها الدول المتقدمة لتطبيق منهج التحرير الاقتصادي في الدول النامية خلال التسعينيات من القرن العشرين ,ورغم تأييد العديد من الدراسات للتحرير المالي من خلال ابراز اثرها الإيجابي ,الا انه في المقابل هناك العديد من الدراسات التي تؤكد على سلبيات التحرير المالي ,وخاصة الازمات المالية والمصرفية التي تعرضت اليها الدول المتقدمة والنامية, لذلك على الدول النامية ان تكون حذرة خلال عملية التحرير المالي حتى تضمن من الاستفادة من إيجابيات والتقليل ما امكن من سلبياته.

المطلب الأول: مفهوم التحرير المالي

الفرع الأول: تعريف التحرير المالي

هو إعطاء الحرية و الاستقلالية التامة للبنوك و المؤسسات المالية في إدارة أنشطتها المالية ,من خلال الغاء مختلف القيود و الضوابط على العمل المصرفي ,وهدا بتحرير معدلات الفائدة على القروض و الودائع ,و التخلي عن سياسة توجيه الائتمان و خفض نسبة الاحتياطي الالزامي ,و التوجه نحو اعتماد الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية و فتح المجال المصرفي امام القطاع الخاص الوطني والاجنبي ,و تمثل هده الإجراءات التحرير المالي الداخلي هدا بالإضافة الى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب راس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات ,و التي تمثل التحرير المالي الخارجي و الذي يعتبر تكملة للتحرير المالي الداخلي.[1]

يشمل التحرير المالي كل ما يتعلق بتحرير الأسواق صرف العملات، قطاع التأمين والمصارف، تحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير البورصات ومن مقتضياته إلغاء القيود عل تخصيص الائتمان المحلي وعلى أسعار الفائدة وإعطاء البنوك ومؤسسات المالية حركة كبيرة في إدارة نشاطها[2]

الفرع الثاني: أنواع التحرير المالي

يشتمل التحرير المالي على نوعين التحرير المالي الداخلي والخارجي

التحرير المالي الداخلي او المحلي ويتمثل فيما يلي:

تحرير معدلات الفائدة تتمثل في الغاء تحديد أسقف لمعدلات فائدة مدينة ودائنة، أي إعطاء هامش كبير من الحرية للبنوك في تحديد معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها وعلى الودائع التي تتلاقاها.

تحرير القروض يتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة، أي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان المصرفي.

الغاء الاحتياطات الإلزامية والتي تودعها البنوك لدى البنك المركزي، ولا تحصل من وراء ايداعها على عائد.

[1] – دكتور بوزيان محمد و شكوري سيدي محمد, التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي، محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية, جامعة تلمسان،ص02 .

[2] اشواق بن قدور، النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2013، ص22

تحرير المنافسة البنكية تتمثل في الغاء القيود على انشاء البنوك المحلية والأجنبية، الامر الدي يمكن المؤسسات المالية والأجنبية ان تفتح فروع لها في البلد الدي تحرر قطاعه المالي، ويرى مؤيدو هدا المنهج ان التحرير المالي الداخلي ادا تم بنجاح فانه يؤدي الى زيادة تطور القطاع المالي، والى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية عند مستويات إيجابية مقبولة، وتشجيع الادخار، والى الغاء كفاءة في تخصيص الائتمان، كما ان التحرير المالي الداخلي هو خطورة تسبق التحرير المالي الخارجي.

التحرير المالي الخارجي او الدولي هو التحرر من الحضر على المعاملات في حساب راس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف اشكال راس المال مثل الديون، وأسهم المحافظ المالية، والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية، كما ان تحرير حساب راس المال يعني الغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي، والضوابط الاخرى المرتبطة بهده المعاملات، ويشمل حساب راس المال المعاملات التالية

تحرير الأسواق المالية ويرتبط بإلغاء الحضر على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية (أسهم، سندات، صكوك، سوق راس المال، أوراق الاستثمار) وهي تشمل عمليات الشراء التي تتم محليا، ويقوم بها غير المقيمين، او عمليات البيع والإصدارات التي تتم في الخارج بواسطة مقيمين (تدفقات الى الداخل)، او على مبيعات او إصدارات يقوم بها محليا غير المقيمين، او عمليات الشراء التي يقوم بها في الخارج مقيمون (تدفقات للخارج).

الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية وتتمثل في الغاء القيود والضوابط على الاستثمار المباشر الوارد الى الداخل، او المتجه الى الخارج، او على تصفية الاستثمارات، او على بيع وشراء العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين، او شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

عمليات الائتمان تشمل كلا من الائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات وتسهيلات الدعم المالية التي تشمل كلا من التدفقات الى الخارج (الائتمان الممنوح من المقيمين لغير المقيمين) او تدفقات الى الداخل (الائتمان الممنوح للمقيمين من جانب غير المقيمين).

المعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية والتي تتمثل في الغاء الحضر على الودائع غير المقيمة، وعلى اقتراض البنوك من الخارج (تدفقات الى الداخل)، وعلى القروض والودائع الأجنبية (تدفقات الى الخارج).

تحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل الغاء الضوابط على الودائع والقروض، او الهدايا او المنح او الميراث او التركات او تسوية الديون.

إذن التحرير المالي الخارجي هو تكملة للتحرير المالي الداخلي، كما انه يلعب قناة تسمح بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية الى الداخل، و هدا ما يرفع من حجم الموارد المالية المتاحة للاستثمار فيرتفع معه النمو الاقتصادي.[3]

المطلب الثاني: إجراءات التحرير المالي واهدافه

الفرع الأول: إجراءات التحرير المالي

تتمثل إجراءات التحرير المالي فيما يلي:

1-الغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك متل تحديد السقوف الائتمانية، او التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة.

2-الغاء القيود على سعر الفائدة، وتوسيع مجال تحركها، وإزالة السقوف المفروضة عليها.

3-تدعيم استقلالية البنوك، والمؤسسات المالية في اتخاد قراراتها وفقا لقواعد السوق.

4-إعادة هيكلة بنوك القطاع العام، وفتح ملكيتها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي.

5-إعادة رسملة البنوك.

6-تدعيم الاشراف والرقابة، للمحافظة على انضباط السوق المالي.[4]

[3] – بن البار امحمد ,طهراوي فريد , أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) الإصلاحات المالية في الاقتصاد الجزائري و الإقتصاديات النامية ,الملتقى الوطني ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة المسيلة –الجزائر ,سنة2019.

[4] خولة زراقط ومسعودة ، سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)، التخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي –تبسة ,1990-2020,د. س، ص3

الفرع الثاني: اهداف سياسة التحرير المالي

تهدف سياسة التحرير المالي الى:

-تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية، لتمويل الاقتصاد، وزيادة معدلات الاستثمار.

-رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على مواجهة المنافسة الدولية، وخلق علاقة بين الأسواق المالية المحلية والأجنبية، تمكنها من فتح مصادر مالية اجنبية للاقت نمو الاقتصادات والتمويل وخلق فرص استثمارية جديدة.

-خلق شروط المنافسة في السوق النقدية، والحد من الاحتكارات المالية والمصرفية، والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك والمؤسسات المالية، وتوفير بيئة مالية ومصرفية تنافسية لزيادة جلب الادخار، وحجم الاستثمار.

-تمكين البنوك والمؤسسات المالية من الاندماج في الأسواق المالية العالمية.[5]

المطلب الثالث: النماذج النظرية للتحرير المالي

الفرع الأول: اعمال McKinnonسنة 1973

ان تحليل McKinnon يعتبر امتدادا لنظرية grule وShaw(1960) فيما يتعلق بالدور المحوري الذي تلعبه الوساطة المالية في تخصيص الموارد، وتوجيه الادخار نحو الاستثمار.

وفي إطار الاقتصاد المجزأ الذي لا تعكس فيه الأسعار الندرة النسبية للموارد المجزأ يبدا ما كينون تحليله، وفي هذا الوضع فان التمويل الذاتي تعتمد عليه كل الوحدات الاقتصادية في تمويل استثماراتها كذلك يفترض ان الاستثمار غير قابل للتجزئة، أي انه ممول كليا تمويلا ذاتيا يتطلب تراكما مسبقا (اذخار) وينقسم الاذخار الى:

*ادخار على شكل أصول حقيقية غير منتجة.

*ادخار على شكل ارصدة نقدية (ودائع بنكية)، يفترض انها دالة متزايدة لمعدل الفائدة على الودائع، أي انه كلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع يزيد الحافز على الاذخار، أي ان الأرصدة النقدية الحقيقية تعتبر قناة لتراكم راس المال، او ما أطلق عليه بتكاملية النقود وراس المال في الدول النامية.

[5] -خولة زراقط ومسعودة، مرجع سابق، ص2

1- دالة الطلب على النقود في الدول النامية وتكاملية النقود وراس المال

ان المساهمة الرئيسية لنظرية McKinnon تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود تتلاءم مع وضعية اقتصاد نامي.

وقد وضع ماكينون فرضيته المتعلقة بتكاملية النقود وراس المال في الدول النامية انطلاقا من انتقاده لنظرية المحفظة التي تعتبر النقود وراس المال اصولا بديلة و هدا ما يفرض صياغة دالة الطلب على النقود التالية:

$(\frac{M}{P})$=H (Y ; r ; d-p*) ..... (1)

Y : الدخل الحقيقي الإجمالي

R : العائد الحقيقي على راس المال و الأصول المالية الأخرى

D-p*: معدل الفائدة الحقيقي على الودائع و يساوي الفرق بين معدل الفائدة على الودائع (d) و معدل التضخم المتوقع (p*)

$\alpha H/\alpha Y>0$كلما زاد الدخل يزيد الطلب على الأرصدة الحقيقية (الادخار)

$\alpha H/\alpha R<0$وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الطلب على الأرصدة الحقيقية و معدل العائد على راس المال و الأصول المالية (r) أي عند ارتفاع العائد على راس المال ينخفض الطلب على النقود (يقل الميل للادخار) لان الافراد يفضلون الاستثمار على شكل اسهم و سندات عوض الاحتفاظ بها على شكل ودائع بنكية و هذا يدل على ان النقود و راس المال تعتبر اصولا بديلة و لا وجود لتكاملية بينها

$\alpha H/\alpha(d-p^*)>0$عندما يرتفع العائد الحقيقي على حيازة النقد يزيد الطلب على الأرصدة الحقيقية (ايداعات بنكية)

في اعتقاد ماكينون ان هذه النظرية لا (نظرية المحفظة) لا يمكن ان تطبق على اقتصاد متخلف يتميز بضعف القطاع المالي وعدم تنوع الأدوات والأصول المالية التي تتيح للمذخر الاختيار بين قنوات ادخار متعددة.

-و تقوم دالة الطلب على النقود في الدول النامية و التي وضعها ماكينون على الفرضيات التالية :

1- التمويل الخارجي غير ممكن، كل الوحدات الاقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي وليس هناك حاجة للتفريق بين المدخرين (العائلات) والمستثمرين (المؤسسات) أي لا توجد وساطة مالية وان البنوك تتلقى الودائع وتعطي فائدة لأصحابها دون ان تقوم بعملية الاقتراض

2-عدم قابلية الاستثمار للتجزئة، باعتبار ان حجم المؤسسات صغيرة ويعتبر المنتجون الصغار اهم محرك للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وبالتالي فانهم يعتمدون في تمويل استثماراتهم على مواردهم الذاتية فقط

3- الدولة لا تساهم بطريقة مباشرة في تراكم راس المال، والمداخل من الضرائب تستعمل فقط في تمويل الاستهلاك الجاري للدولة، أي ان البنوك لا تمنح قروضا للدولة ويقتصر دور الدولة على تحديد معدلات الفائدة على الودائع وكذلك التحكم في عرض النقود

وانطلاقا من هذه الفرضيات فان الدالة الجديدة للطلب على الأرصدة الحقيقية تأخذ الصيغة التالية:

$$(M/P) = L(y, \frac{I}{Y}, p^*) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

حيث:

Y : الدخل الجاري

I/Y : الاستثمار على الدخل

p^*-d: العائد الحقيقي على النقود (معدل الفائدة الحقيقي على الودائع)

$\alpha L/(I/Y)>0$الطلب على الأرصدة الحقيقية دالة متزايدة في الاستثمار و الدي يدل على وجود تكاملية بين النقود وراس المال وهدا يعني ان تراكم الادخار يؤدي الى تراكم راس المال و في ضل افتراض عدم قابلية الاستثمار للتجزئة فإن النقود تصبح قناة الزامية لتراكم راس المال ويصبح الطلب على الاستثمار دافع جديد في دالة الطلب على النقود.

ليكن $\bar{R}$ العائد المتوسط على راس المال

يمكن كتابة دالة الطلب على النقود كما يلي:

$$(M/P) = L(y, \bar{R}, d-p^*) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

$$AL/\alpha(d-p^*)>0 \quad \text{و} \quad \alpha L/\alpha\bar{R}>0 \quad \alpha L/\alpha Y>0$$

ان أي ارتفاع في العائد المتوسط على راس المال $\bar{R}$، تؤدي الى زيادة الطلب على الأرصدة الحقيقية، قبل القيام باي مشروع استثماري يجب الاذخار على شكل ارصدة، وان المستثمرون يراكمون ارصدتهم في شكل ودائع حتى يصل الى الحد الأدنى المطلوب للاستثمار وهذا ما يؤكد على تكاملية النقود وراس المال

في اعتقاد ماكينون ان النقود هي قناة لتراكم راس المال، فهي تلعب دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية، وانه كلما ارتفع معدل الفائدة يزيد الاذخار الامر الذي يؤدي الى زيادة تراكم راس المال بسرعة وبنسبة أكبر

وقد عرف ماكينون الاستثمار بالمعادلة التالية

$$I/Y = f(\bar{R}, d-p^*) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

$$\alpha F/\alpha\bar{R}>0 \qquad \alpha F/\alpha(d-p^*)>0$$

والاستثمار هو دالة متزايدة في كل من العائد الحقيقي على الودائع ($d-p$والعائد المتوسط على راس المال.

ووفقا لهذا النموذج فاذا ما رغبت أي دولة نامية في زيادة تراكم الاذخار اللازم لتمويل الاستثمار الجاري في الاقتصاد فانه ينبغي عليها ان تركز على تشجيع زيادة الطلب الحقيقي على النقود في شكل ودائع مصرفية وهدا برفع معدل العائد على النقود.

ان معدل الفائدة الحقيقي على الودائع يمثل الأداة الرئيسية في نموذج ماكينون، ولان في هذه الدول عادة ما تدخل السلطات بتحديد أسقف لمعدلات الفائدة اقل من مستواها التوازني في السوق فان ماكينون يرجع انخفاض مستويات الاذخار الى كبح القطاع المالي الذي يؤثر سلبا على التطور المالي وبالمقابل فانه يدعو الى تطبيق سياسة التحرير المالي التي تضمن عائد حقيقي موجب للنقود وتزيد من فعالية الوساطة المالية في تعبئة الادخار وترفع من كفاءة وحجم الاستثمار مما ينعكس إيجابا على التطور والنمو الاقتصادي

2- التحرير المالي في ظل الاقتصاد المفتوح

درس ماكينون نتائج التحرير المالي في ظل اقتصاد مفتوح في كتابه النقود وراس المال في التنمية الاقتصادية 1973,وتوصل الى نفس النتائج التي تحصل عليها في المرحلة الأولى، وهي ان معدل الفائدة يلعب دورا جوهريا في عملية تراكم راس المال وانه على السلطات ان تتدخل في تحديده عند مستويات منخفضة وانما ينبغي تحريره

وهذه السياسة سوف تؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية مما يترتب عليه فارقا موجبا بين معدلات الفائدة المحلية، ومعدلات الفائدة الخارجية، وفي حالة الاقتصاد المفتوح لا توجد قيود على تدفقات رؤوس الأموال فان هذا الفارق الإيجابي لصالح معدلات الفائدة المحلية سوف يؤدي الى تدفق كبير للادخار الأجنبي الى الداخل فترتفع احتياطات الصرف مما يؤدي الى نمو الكتلة النقدية وفي هده الوضعية فان سياسة التحرير المالي قد تكون مصدرا لتضخم متزايد يأتي الأولى، وهي ليقوض الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة الاسمية

وحسب ماكينون فان حل هذه المشكلة يتمثل في ضرورة وجود تقارب بين معدلات الفائدة المحلية ومعدلات الفائدة الأجنبية بالشكل الدي لا يؤثر على قرارات المستثمرين المحليين والأجانب وفي هده الحالة فقط فان تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لن تؤثر سلبا على النتائج الإيجابية المحققة من عملية تحرير القطاع المالي.

ويمكن تحقيق هذا التقارب بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية عن طريق التخفيض التدريجي لسعر الصرف وباتباع هده الطريقة فان الأرباح التي يمكن ان يحققها المستثمر الدي يقترض من الخارج بمعدل فائدة ملائم (منخفض عن معدل الفائدة المحلي) سوف تعوض بالتكاليف المرتفعة المرتبطة بتخفيض العملة الوطنية والتي سوف يتحملها هدا المستثمر.[6]

[6] سعدي حسام الدين، سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2013) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم اقتصادية، جامعة ام البواقي 2014-2015,ص57

الفرع الثاني: اعمال Shaw سنة 1973

نشر Shaw كتابه التعمق المالي في التنمية الاقتصادية وقد اعتبر تكملة لأعمال ما كينون حول التحرير المالي ومن خلال هدا الكتاب أراد Shaw ان يبين ان التعمق المالي هو ضروري لتحقيق مستويات اعلى للنمو الاقتصادي وان أثره الإيجابي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية والتي يجب ان تتحدد حسب العرض والطلب بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار كما ان معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة تؤدي الى زيادة الادخار وتسمح بالتحقيق الأمثل للموارد المالية فيؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي.

ويمكن توضيح تصور Shaw لتأثير معدلات الفائدة المرتفعة على الادخار، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل (1-1) :أثر رفع معدل الفائدة الحقيقي على الإدخار ,الإستثمار و النمو

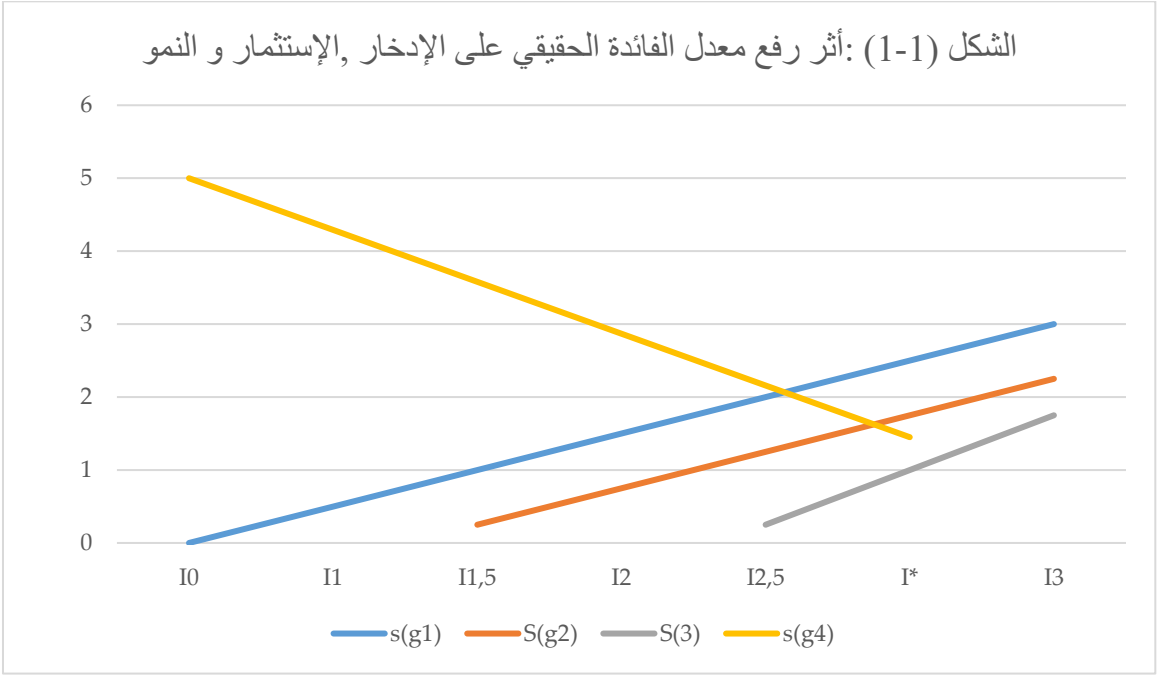

Source baptiste venet les approches théoriques de la libéralisation financière ,"paris ,2000, p-34

يفترض Shawان المؤسسات المالية تتوسط المدخرين والمستثمرين وان مستويات الادخار ترتبط بمعدلات النمو ويعتبر الاستثمارi دالة متناقضة في معدلات الفائدة الحقيقية ® والادخار (s) دالة متزايدة في معدل النمو الاقتصادي (g) ومعدل الفائدة ®

كما ان g1<g2<g3 وr2,1r محددة من طرف السلطات وهي أدني من المستوى التوازني في السوق.

معدل الفائدة الحقيقي التوازني في السوق هو r* الدي يتساوى عنده الادخار والاستثمار أي i*=s*

و1g عند r1 (معدل الفائدة الحقيقي على الودائع البنكية) المحدد من طرف الدولة والدي يكون مساويا للادخار عند i1 وعندr1 تكون كل من معدلات الادخار والاستثمار منخفضة اما ادا حددت البنوك هامش ربح مساوي للفرق (r1-r2) وبما ان القطاع المالي مقيد فان هدا الهامش تستعمله البنوك في المنافسة غير سعرية او تقديم خدمات مصرفية جديدة.

ان تحديد r1 (المدينة او الدائنة) أدني من r* في السوق يؤدي الى انخفاض في الادخار والاستثمار ويجعل الادخار غير كافي لتلبية طلبات الاستثمار و هدا ما يظهر في الجزء (ab) من الطلب على الاستثمار اد لم يحصل على التمويل اللازم نظرا لعدم كفاية الادخار.

ان رفع ويجعل سقف الفائدة الاسمية من r1 الى r2 يؤدي الى زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار حجما ونوعا ويتضح انه من خلال تحليل Shaw انه من الأثار المترتبة على سياسة الكبح المالي وتخفيض الادخار وتشجيع الاستهلاك كما تؤدي سياسة توجيه الائتمان الى التأثير السلبي على الاستثمارات المرتفعة المردودية والى تخفيض الإنتاج.[7]

[7] سعدي حسام الدين، مرجع السابق، ص60

المطلب الرابع: مؤشرات التحرير المالي

اختلف الاقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لقياس درجة

المالي، وسنحاول التطرق الى أبرز ما تداول منها في أبحاث الاقتصاديين، وخصوصا تلك المدرجة في الدراسات التجريبية فيما يلي:

-حجم الوساطة المالي:

ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، والدي يمثل مجموع الكتلة النقدية والودائع لأجل، والودائع الجارية والنقود السائلة، ويرى ماكنون ان نسبة منخفضة من هدا المؤشر يمكن ان تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي، وارتفاع هده النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية.

-معدل اجمالي الودائع المصرفية الى اجمالي الناتج الداخلي الخام:

يجمع هدا المؤشر الودائع الطويلة ومتوسطة الاجل، وهو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الادخار بصرف النظر عن اجله، كما انه يختلف عن المؤشر الأول m2/Pib بانه يشمل كل أنواع الودائع لدى البنوك، باستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، وارتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات، بما يكون له إثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

-معدل اجمالي اشباه النقود الى حجم الناتج الداخلي الخام:

يقيس هدا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة ومتوسطة الاجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الاجل، وهو يعكس مدى التزام البنوك بتمويل التنمية الاقتصادية.

- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام:

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث انه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الخام، فان هذا يدل على تطور النظام المصرفي خصوصا بدوره في جمع المعلومات مراقبة المديرين تنويع المخاطر.[8]

[8] فاطمة الزهراء، التحرير المالي على القطاع البنكي الجزائري، أطروحة دكتوراه نظام ل م د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية –أدراس 2018,ص 50

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي بين النظريات والنماذج

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات كبرى ,أدت الى تغيير جوهري في البيئة التي تعمل فيها الدول ,ومع تنامي العولمة في كل مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية ,وما انجر عنها من اثار ,اذ عملت على تسخير العلم في خدمة الانسان والحضارة .الشيء الذي يجعل الدول مطالبة بتطوير قدرة اقتصادها الوطني على المنافسة في الاقتصاد العالمي لمواجهة معطيات الواقع الحديث .وفي ظل المعطيات الحديثة ,ساهمت التكنولوجيا وإدارة المعرفة في إيجاد منتجات أخرى حلت محل موارد الإنتاج الطبيعية المعروفة ,مما أدى الى إعادة ترتيب الدول في الاقتصاد العالمي نتيجة التركيز على الصناعات ذات الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات ,على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخدام للموارد الأولية الخام ,ويبرز من خلال ذلك التأثير بين التحول الى النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

-هو الزيادة المستمرة في الناتج القومي (القيمة المضافة) او الدخل الحقيقي (مقدار السلع والخدمات) وزيادة نصيب الفرد منه خلال فترات زمنية مختلفة.[9]

-ويعرف أيضا على انه عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي، زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب.[10]

-او هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل وراس المال والحفاظ الى ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة nالسوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما على مر الزمن.[11]

---

[9] حامد الريفي، كتاب اقتصاديات البيئة (مشكلات البيئة-التنمية الاقتصادية –التنمية المستدامة)، دار التعليم الجامعي، سنة2015,ص190

[10] نمو اقتصادي –ويكيبيديا Ar.n.wikipedia,22 :05,28-04-2023

[11] المرجع السابق،Ar.n.wikipedia 21 :2023/05/31,04.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

تتمثل أنواع النمو الاقتصادي فيما يلي:

1. النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هدا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي ان الدخل الفردي ساكن.
2. النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هدا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي.[12]

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

-النمو الاقتصادي متغير اقتصادي كمي ونسبي يقيس نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام.

-النمو الاقتصادي متغير كمي يعبر عن التوسع والتغير في الحجم الاقتصادي.

النمو الاقتصادي متغير يقيس القدرة الإنتاجية للبلد وثروة البلد من الإنتاج والقيم المحققة أيضا.[13]

المطلب الثالث: متطلبات النمو الاقتصادي

لتحقيق معدل نمو اقتصادي يجب:

1-السياسات النقدية المتبعة من قبل البنوك المركزية يجب وان تتناسب مع احتياجات الوضع الاقتصادي.

2-الاستفادة الكاملة من الموارد الاقتصادية بالدولة.

3-استقرار الوضع السياسي حيث ان اضطراب الحياة السياسية بالدولة ينعكس بالسلب على الأداء الاقتصادي.[14]

[12] فضيلة ملواح وعلى مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، محاضرات الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، سنة 01-06-2020.

[13] مستوي عادل، إثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016,أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، اقتصاد الخدمات ,2018-2019,ص95

[14]معدل النمو ومتطلباته، Ar.n.wikipedia,31-03-2022, 2 :19

المطلب الرابع: نظريات النمو الاقتصادي

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تتضمن هده النظرية اراء كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو والمتعلقة بالنمو واراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية بالإضافة الى اراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق وروبرت مالون حول السكان.

ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- سياسة الحرية الاقتصادية، الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- لربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع: ودلك نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- حالة السكون: في اعتقاد الكلاسيك يجب الوصول الى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، لأنه ما ان تتراجع الأرباح حتى تستمر للوصول الى حالة الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور الى مستوى الكفاف وفي اعتقاد ادم سميث ان ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتقوده الى السكون، اما ريكاردو ومالتوز فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في راس المال من خلال قانون تناقص الغلة الدي هو عقبة امام التنمية.

في نظر الكلاسيك فان النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هدا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على دلك من قيود على التراكم الراس مالي او يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.[15]

[15] جلال خشيب – كتاب النمو الاقتصادي، دار النشر شبكة الألوكة، دون سنة.

الفرع الثاني: النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي

أبرز روادها الفريد مارشال، فيسلو كلارك حيث ظهرت في سبعينيات القرن التاسع عشر، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو دون حدوث ركود اقتصادي واهم أفكار روادها تتمثل في:

-ان النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقةّ ذات تأثير إيجابي متبادل لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوقرات الخارجية، ويؤدي نمو الناتج القومي الى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وارباح.

-النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، راس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

-بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع أهمية تناسب الزيادة في السكان او في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

-فيما يخص راس المال اعتبر نيو كلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي تعني الزيادة عرض راس المال، التي تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمارات وزيادة الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي.

في اعتقاد النيو كلاسيك ان الادخار هو عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم.

اما عنصر التنظيم فيرى نيو كلاسيك ان المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

-ان النمو الاقتصادي كالنمو العضوي —وصف مارشال- لا يتحقق فجأة، انما تدريجيا، وقد استعان نيو كلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير، حيث يرون ان كل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

-ان النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.[16]

[16] جلال خشيب، مرجع السابق، دون صفحة

الفرع الثالث: الاقتصاد في النظرية الكينزية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي ما ينادر كنيز (1883-1946) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للازمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929-1932) وبموجب هذه النظرية فان قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك وترى هذه النظرية ان هناك تلاث معدلات للنمو وهي:

ا-معدل النمو الفعلي، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل الى الدخل.

ب-معدل النمو المرغوب، وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج-معدل النمو الطبيعي ,وهو اقصى معدل للنمو يمكن ان يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني ,والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل, ويجب ان يتحقق التعادل بين النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب ,وان يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع معدلين المرغوب والطبيعي ,فالتعادل الأول يؤدي الى توفر القناعة لدى مديرين بقراراتهم الانتاجية ,اما اذا تعادل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم, فلو افترضنا ان المعدل المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم, فلو افترضنا ان المعدل المرغوب اقل من المعدل الطبيعي —حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي مع المرغوب-فان البطالة ستزداد ,حيث ان كلا من المعدل الفعلي والمرغوب فيه اقل من المعدل الطبيعي ,اما في حالة العكس (أي ان المعدل المرغوب فيه اكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة , فان كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان , وان المعدل الفعلي لا يمكن ان يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود ,حيث ان المعدل الطبيعي يمثل اقصى معدل للنمو.[17]

[17] جلال خشيب، مرجع السابق، دون صفحة

الفرع الرابع: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها نموذج بول روم وروبرت لوكاس سنة 1986, التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني.

اما الأساتذة غريك ما نكي ,ديفيد روم وديفيد ويل 1992 فقد استندت ابحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية ,و إحصاءات النمو في البلدان النامية ,التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي, من خلال الاكتشافات و الاختراعات و الابتكارات ,و في نفس الوقت فان مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لراس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية ,لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح ,و بالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بانها قسمت راس المال الى جزأين , هما :راس المال المادي ,و راس المال البشري, في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء ,حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان ,خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر ,و ذلك لا يتحقق الا من خلال تطوير المستويات التعليمية و الصحية و الخدمات الأساسية ,و كل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.[18]

[18] النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة,28,15 :51-04-2023.

المبحث الثالث: سياسات التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

تمهيد:

عرفت الجزائر منذ التسعينات مجموعة من إصلاحات في القطاع المالي و لطالما سعت البنوك المركزية إلى تحسين جودة و شفافية خدماتها لذلك لجأت الجزائر إلى التحرير المالي لسياسة إستراتيجية اقتصادية لتحسين البنوك و القطاع المالي و النهضة بالقطاع الاقتصادي ، و كان صدور قانون القرض و النقد 90-10 صادر من طرف سياسات التحرير المالي بموجب إصلاح القطاع المصرفي بالجزائر و الصادر في 14 افريل 1990 ، و كان ظهور هذا القانون بداية التحرير المالي بالجزائر بين الفترة 1990 ، حيث جاء هذا القانون لإصلاح و إعادة هيكلة القطاع المصرفي في الجزائر.

المطلب الأول: إصدار قانون النقد والقرض 90_10 وبوادر التحرير المالي.

الفرع الأول: إصدار قانون النقد والقرض

إن إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام التمويل القائم على المديونية حيث وضع قانون النقد والقرض النظام البنكي على مسار جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة حيث قانون النقد والقرض بمثابة مجلس إدارة يتمتع بكل صلاحيات التي يمنحونها له[19] .

ومن أهم ما تضمنه هذا القانون تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعالياتها في النشاط المصرفي، ودورها في تمويل الاقتصاد كان له مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية، والدائرة الحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية[20].

19 زواوي فضيلة، شذري معمر سعاد، قرطلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال فترة ((1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، عدد01 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2021، ص 76.

20 نورة زيان، محمد شويكات، قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج انحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL خلال فترة 1990-2015، مجلة الحقوق والعلوم الأساسية، العدد الاقتصادي 36 (01)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، بدون سنة، ص 25.

ثانيا: دوافع الإصلاح المصرفي[21]: إن مبررات التي أدت إلى إصلاح المصرفي عديدة منها:

1) دوافع نقدية : فلقد أصبحت الحاجة ملحة و ضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي ، في الجزائر على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي و الخارجي بما يسمح للبنوك بأداء دورها بفعالية و على أكمل وجه.

2 **دوافع اقتصادية** : تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية و تلعب دورا هاما في تمويل التنمية و نظرا لحساسية ، هذا الدور فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل مالم يواكب إصلاح في النظام المصرفي.

3) **دوافع تقنية** : ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية.

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض.

يوجد مجموعة من مبادئ نذكرها ما يلي:

1)– **الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية** : حيث كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات حقيقية بعد صدور قانون النقد و القرض ، أصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية ، بناء على الوضع النقدي السائد و هو ما سمح بتحريك السوق النقدية و تنشيطها ، و احتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي و مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة[22] .

2)– **الفصل بين الدائرة النقدية و المالية** : لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي ، لتمويل العجز هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة و صلاحيات السلطة النقدية و خلق تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة ، بالضرورة و جاء هذا القانون لفصل بين الدائرتين فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد ووضع حد لتمويل ، عجز الخزينة عن طريق تسبيقات البنك المركزي أوعن طريق إجبار البنوك التجارية بالاكتتاب في سندات الخزينة[23] .

---

21 بن علقمة مليكة، محاضرات قانون النقد والقرض، مطبوعة بيداغوجية موجهة الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة سطيف1 سنة 2021_2022 ص 56-57.

22 بن علقمة مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

23 بسواك أمال، ملخص المحور الثاني أهداف ومضمون إصدار قانون النقد والقرض الجزائري 90-10، طلبة السنة أولى ماستر 1، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، سنة 2021-2022، ص 18.

3)– **الفصل بين الدائرة الميزانية و الدائرة الائتمان** : كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب دورا أساسي في تمويل استثمارات المخططة للمؤسسات ، حيث همش النظام البنكي و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال بين الدائرة الخزينة إلى المؤسسات حيث جاء الفصل بين الدائرتين ، عن طريق القيام بإبعاد الخزينة عن منح القروض حيث يسمح هذا الفصل بوجود الأهداف التالية :

- استعادة البنوك والمؤسسات مالية لوظائفها التقليدية.
- التقليص من آثار عملية الاستعداد المالي وما ينجم عنه من آثار سلبي على تمويل القطاع الخاص [24] .

4)- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة** : كانت السلطة النقدية سابقا متشتتة عمليا في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتصرف على أساس أنها هي السلطة النقدية و الخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي، لتمويل عجزها و كانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية ،كان هدفها إنشاء سلطة نقدية وحيدة تتمتع باستقلالية المقارنة ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة[25] .

الفرع الثالث: أهداف قانون النقد والقرض.

يهدف قانون النقد والقرض إلى تحقيق الأهداف التالية:

- وضع حد لكل تدخل إداري، في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 04-58-59 من القانون).
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.
- تشجيع استثمارات الخارجية، والسماح بإنشاء مصاريف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك [26] .

24 زواوي فضيلة، شندر معمر سعاد وقرطلي محمد، مرجع سبق ذكره، ص78.

25 زواوي فضيلة، شندر معمر سعاد وقرطلي محمد، مرجع سبق ذكره ص 79.

26 نوى نور الدين، دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير جامعة الجزائر، سنة 2008-2009، ص 49.

الفرع الرابع: التعديلات مكملة لقانون النقد والقرض:

يوجد عدة تعديلات نذكرها كما يلي:

التعديلات 2001:

إن التعديلات التي أدخلت قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من آمر 01/01 تهدف إلى وضع جهازين

الجهاز الأول: يتكون من مجلس إدارة الذي يشرف على إدارة، وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن حدود المنصوص عليها في القانون.

الجهاز الثاني: يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي، عن دوره كمجلس إدارة البنك الجزائري[27] .

المادة 03 من 01/01 تعدل المادة من القانون النقد والقرض، تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ، ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية، أو وظيفة عمومية ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أومهن مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية، دولية ذات طابع مالي أو نقدي واقتصادي أي نلاحظ أن التعديل 2001 ألغى الفقرة من مادة 23 [28] .

27 حمدي مجيد النظام، المصرفي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهدة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، سنة 2011-2012، ص 102.

28 بطاهر علي، الإصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، سنة جامعية 2006/2005، ص 49.

التعديلات 2003:

لقد شهدت الساحة المصرفية الجزائرية ، مع بداية القرن العشرين العديد من الفضائح المالية المتعلقة بإفلاس بعض البنوك الخاصة (فضيحة بنك الخليفة و إفلاس البنك التجاري و الصناعي) ، و التي كلفت الخزينة جزائرية مبالغ باهضه و أثر بشكل كبير على أداء المنظومة ، المصرفية ككل و هو ما بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات مراقبة الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية ، إلى محاولة إيجاد الحلول اللازمة و المواتية للخروج من أزمة المالية لقد جاء أمر 11/03 صادر في 23 أوت 2003 ليحاول تدارك الثغرات التي ظلت مفتوحة في ظل قانون 10/90 و 01/01 ليعاد صياغة شبه كلية للقانون مع تأكيد التعديلات التي تم إدخالها سنة 2001 ليهدف هذا التعديل إلى :

- توفير حماية أحسن للبنوك.
- تعزيز اتصال والتشاور بين البنك الجزائري والحكومة في مجال المالي[29] .

التعديلات 2010:

جاء هذا التعديل لتعزيز إطار القانون الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوية الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة أساسية لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة المخاطر وتحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث أصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق، على مستوى البنوك والمؤسسات المالية مما يسمح له بالكشف مبكر لنقاط الضعف له[30] .

29 ببودودة زهرة، راضية مصدعا، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار التعديلات قانون النقد والقرض 90- 10 دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال مجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر، سنة 2022، ص 501.

30 ببودودة زهرة، راضية مصدعا، مرجع نفسه، ص 501.

التعديلات 2017:

بعد إنفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية شهدت الجزائر تراجع في إرادتها، لتمويل الموازنة العامة حيث لجأت الجزائر إلى سياسة السير الكمي والتي تسمح بطبع الكتلة النقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من أجل تمويل موازنة العامة للجزائر وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 2017/10/17 الذي يحتوي على المادة الوحيدة وهي مادة 45 والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي، بشكل استثنائي ولمدة خمسة سنوات من أجل المساهمة على الاحتياجات لتمويل الخزينة.

يهدف هذا التعديل إلى نذكرها:

- ترخيص البنك المركزي بشراء مباشر السندات من الخزينة العمومية بهدف تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية[31] .

31 زواوي فضيلة، شذري معمر سعاد، وقرطلي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

المطلب الثاني: الإصلاحات المتعلقة بتحرير القطاع المالي الجزائري:

يوجد عدة الإصلاحات منها الإصلاحات الداخلية والإصلاحات الخارجية:

أولا: الإصلاحات متعلقة بتحرير القطاع المالي الداخلي:

1) تحرير أسعار الفائدة: تشير الكثير من الدراسات أن أسعار السالبة للفائدة يترتب عنها نتائج سيئة عديدة مما يستوجب تحرير الأسعار، الاسمية للفائدة وإزالة الأسقف لكي يصبح العائد على المدخرات إيجابيا من الناحية الحقيقية ولذلك يعتبر تحرير سعر فائدة، من أهم وأفضل مراحل في تحرير النظام المصرفي، فهو بصفة عامة يحدد أسعار بشكل إداري وفي الأحيان بشكل انتقائي لخدمة أهداف السياسية، وليست اقتصادية يعمل على سوء التخصيص موارد البنوك النادرة بإضافة إلى وجود مشروعات مملوكة للدولة[32] .

2) تحرير سوق النقد والقرض: كان جهاز مصرفي جزائري قبل فترة إصلاحات مقيد بمختلف الأشكال الرقابة مما أدى إبعاد البنوك التجارية عن وضعيتها التقليدية كوسيط مالي كما أن التداخل المتعاظم بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، نتج عنه غياب سياسة نقدية واضحة ويترتب على ذلك ضعف نشاط النظام المالي من خلال:

- سوء التسيير وضعف الكفاءة.
- عجز أنظمة الإعلام[33] .

3) تحرير الإصلاح السياسة الميزانية: يعتبر تخفيض عجز الميزانية العامة من أهم وأفضل محاور التحرير المالي الذي كان يمول أساس من القطاع المصرفي أو الاقتراض الخارجي، نتج عن ذلك ارتفاع معدل التضخم والخدمات الدين الخارجي الأمر الذي تطلب إتباع سياسة التقشف، في إنفاق العام وتوسيع دائرة التحصيل[34].

32 بطاهر علي، مرجع سابق ذكره، ص 149.

33 وبلوطة بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على اقتصاد الجزائر (2000-2008) رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، سنة 2010-2011، ص 115.

34 وبلوطة بلال، مرجع سابق ذكره ص 117.

ثانيا: الإصلاحات المتعلقة بتحرير القطاع المالي الخارجي:

1) تحرير نظام الصرف الأجنبي: مع إدخال نظام صرف على المستوى الدولي و إلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري ، أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية ، و على أساس المعاملات الترجيح مرتبط بالواردات و في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة الترتب الوطني و الهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار ، و بالتالي فإن قيمة العملة ، لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية و المالية ، و الداخلية و نظرا للعوائد البترولية المعتبرة ، و الإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر الصرف الدينار أعلى من القيمة الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع ، و الخدمات المحلية مقارنة بأسعار مستوردة و أصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية[35] .

2) تحرير التجارة الخارجية: قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء كثير من العوائق غير التعريفية، حيث برنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي وقد تدعم اتجاه تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية، التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع، القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة، الاستيراد حيث أقر بنك الجزائر كل شخص مادي أو معنوي له صفة تاجر أن يقوم باستيراد في كل السلع دون تصريح مسبق[36] .

35 عبد الصمد بن عبد الرحمن، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة بلعباس سنة 2021/2020، ص 172 .

36 حمدي مجيد، مرجع سابق ذكره، ص 79 .

المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة ومتعددة حيث نالت اهتماما كبير بإضافة إلى تميزها جملة من الإصلاحات والبرامج الهيكلية، تساعده على رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: التعديل الهيكلي (1995-1998):

كان التعديل الهيكلي ضرورة حتمية لا مفر منها فهو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل الإنعاش الاقتصادي الوطني وانتقال إلى اقتصاد السوق، التي جاءت ضرورة لا غنى عنها وهذا من أجل تشغيل الدائم بالإضافة إلى مواصلة وتعميق، الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وهذا عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية[37].

وبموجب هذا التعديل تحصلت الجزائر على عمليات جيدة لإعادة الهيكلة إضافة إلى حصولها على قرض مالي قدره 28, 169مليون وحدة[38] .

ومن أبرز الأهداف برنامج التعديل الهيكلي فيما يلي:

- تحقيق النمو المتوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام.
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10,3%.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار وإلغاء التدعيم للسلع.
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي[39] .
- التقليل من عجز الميزانية إلى 1،3% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 2,8 % لسنة 1994[40] .

37 سعاد مهمان، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الديموغرافيا-جامعة الحاج تأثير 2009/2008، ص32 .

38 حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة (1990-2017) أطروحة دكتوراه في العلوم 2009، ص محمد خيضر-بسكرة-سنة 2020/2019، ص 215.

39 ناصري راضية، تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجستير-جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر سنة 2008-2009 ص 22-23.

40 سعاد مهمان، مرجع سابق ذكره، ص38 .

- ومن جهة أخرى لقد انعكس هذا التعديل على بعض جوانب الاقتصاد الوطني والذي يتضح بصورة مباشرة، من خلال تراجع حجم المديونية وتحسين الأوضاع المالية للجزائر وتزايد حجم الإيرادات العامة للدولة[41] .

الفرع الثاني: البرامج الأخرى للتعديل الهيكلي

بعد برنامج التعديل 1998 جاءت بعض البرامج أخرى أي إصلاحات أخرى، لتقليل من المشاكل الاقتصادية التي مازالت تعاني منها.

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من خلال 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة حيث خصص لتعزيز المصلحة العامة، في ميدان الري وهو يعتبر كأداة مرافقة الإصلاحات الهيكلة، قصد إنشاء محيط ملائم[42] .

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها إلى:

- اختتام العمليات التي هي في تطور إنجاز.
- إعادة الاعتبار وصياغة البنية التحتية.
- توفير الوسائل وقدرات الانجاز[43] .
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع، وذلك بتحقيق معدل نمو اقتصادي يساوي 5%.
- تحقيق التوازن الجهوي بتنشيط المناطق الريفية بدعم إنتاج الصغيرة والمتوسطة.
- الحد من البطالة بخلق مناصب الشغل جديدة، تقدر بـ 6990550 منها 412700 منصب شغل دائم و286850 منصب شغل مؤقت[44]

41 مستوى عادل، مرجع سابق، ص 111

42 أزرمنا كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج إنعاش اقتصاد (2001-2009)، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة جوان 2010، ص 200.

43 ياسين مراح، حكيم شبوطي دور انعكاسات تطبيق برامج دعم إنعاش ودعم النمو الاقتصادي في امتصاص البطالة في الجزائر خلال فترة (2000-2014)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد03، جامعة البويرة ديسمبر 2017، ص 131.

44 تقار عبد الكريم، برامج إنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي (2001-2014)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، جامعة محمد بوقرة- بومرداس، سبتمبر 2013، ص 230.

مضمونة: لقد تضمن برنامج دعم إنعاش الاقتصاد أربعة برامج قطاعية خصصت لها مبالغ مالية مهمة نوضحها في الجدول رقم 01 ما يلي:

الجدول 1: مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم إنعاش اقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات\القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع	النسبة المؤدية
أشغال كبرى وهياكل القاعدية	100،7	70،2	37،6	2،0	210،5	%40،1
التنمية المحلية والبشرية	71،8	72،8	53،1	6،5	204،2	%38،8
الفلاحة والصيد البحري	10،6	20،3	22،5	12،0	65،4	%12،4
دعم إصلاحات	30،0	15،0	-	-	45،0	%8،6
المجموع	205،4	185،9	113،9	20،5	525،0	%100

المصدر: مخالي يحي، برامج إنعاش اقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر مجلة Revue Algérienne d'Economie et gestion، العدد 01، المجلد 16 جامعة، مستغانم الجزائر 16 فيفري 2022 ص 68.

يوضح الجدول التالي أهم القطاعات بالنسبة لقطاع أشغال الكبرى وهياكل القاعدية فقد كان له مبلغ مقدر بـ 210،5 مليار دج بنسبة، مقدرة بـ 40،1% وهو ما يدل على دعم الحكومة ثم يعادله قطاع التنمية المحلية والبشرية، ما يقارب بـ 38،8% تم قطاع الفلاحة والصيد البحري حوالي 12،4% وفي الأخير دعم الإصلاحات حوالي 8،6% أما فيما يخص توزيع السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، فنلاحظ أنه يرتكز على سنة 2001-2002-2003 بقيمة 4،205 مليار دج 185،9مليار دج، 113،9 مليار دج على التوالي أما سنة 2004

لم تخص إلا 20،5 مليار دج وهذا الأمر هو الذي عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع[45]

[45] معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012) مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، سنة 2015/2014، ص 241-242.

ثانيا: برنامج التكميلي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وثيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك بعض تحسين وضعية مالية[46] .

حيث شهد هذا البرنامج منذ انطلاقه في 8 افريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ميزانيات إضافية وبرامج جديدة، سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة[47] .

وقد تضمن هذا البرنامج الأهداف التالية:

- العمل على إتباع أنجح السبل للقضاء على آفة الفقر.
- العمل على رفع المعدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه في الفترة السابقة (2001-2004).
- مواكبة تكييف الأداء الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة إنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي.
- تحسين مستوى المعيشة للأفراد وذلك من خلال تحسين جوانب المؤثرة على نمط المعيشة الأفراد سواء كان جانب التعليمي، أو الصحي أو الأمني[48] .
- استكمال إطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار.
- مواصلة تطبيق أداة اقتصادية والمالية الوطنية، مع الانفتاح العالمي سواء تعلق أمر بتأهيل أداة إنتاج أو بإصلاح.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية وتوفير مناصب[49]

46 معط الله أمال، مرجع سابق، ص 243.

47 مسعودي زكريا، تكتيم فعالية برامج إصلاحات إقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل- دراسة تحليلية أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2018،2019، ص 87.

48 مسعود زكريا، مرجع سابق، ص 86-87.

49 هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة (2001-2019)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02 الجزائر، سنة 2020، ص44.

مضمونه: يتضمن برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

الجدول02: برنامج التكميلي 2009/2005:

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
تحسن ظروف المعيشة	1908،5	45،5
تطوير المنشآت الأساسية	1703،1	40،5
دعم التنمية الاقتصادية	337،2	8
تطوير الخدمة العمومية والتحديات	203،9	4،9
تطوير التكنولوجيا جديدة للاتصال	50	1،1
مجموع	4202،7	%100

المصدر: بن أحمد لخضر- لباز أمين الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تقييمية للفترة ممتدة بين (2001-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسة اقتصادية 20(1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، دون سنة، ص 92.

نلاحظ في الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير منشآت أساسية كان له حصة كبيرة في برنامج التكميلي، لدعم نمو نسبة تساوي 45،5% و40،5% على التوالي، هذا اهتمام يرجع إلى رغبة سلطات إلى تحسين مستوى المعيشي وتوفير مناصب شغل جديدة.

أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية وبرنامج الخدمة العمومية، وبرنامج تطوير التكنولوجيا كانت لهم حصة برنامج منخفضة وذلك لسوء نقص التنمية وعدم توفير التكنولوجيا[50] .

[50] حميد عزري، مرجع سابق ذكره، ص 225.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (برنامج توطيد 2010-2014):

يعتبر بمثابة برنامج خماسي للتنمية وهو برنامج استثمارات العمومية للفترة الممتدة من 2010 إل غاية 2014 أقره مجلس الوزاري المنعقد، بتاريخ 14 ماي 2010 برئاسة رئيس الجمهورية، وذلك في إطار مواصلة مشاريع الاستثمارات العامة، بموجب برنامج الإنعاش (2001-2004) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو التكميلي (2005-2009) والذي دعم بالبرنامجين التكميلين لمناطق الجنوب والهضاب العليا[51] .

وبشكل عام يمكن تحديد أهداف هذا البرنامج إلى:

- مواصلة دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التركيز على التنمية البشرية كأداة لمواصلة مسار إعادة الأعمار وطني.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.
- القضاء على البطالة.
- توجيه قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن المناطق النائية[52] .

خصائصه: يوجد عدة خصائص نذكرها كمائلي:

- الأهمية من حيث الغلاف المالي الغير مسبوق والذي يشكل حوالي 40 مرة برنامج إنعاش اقتصادي.
- حيث خلال فترة الأولى من هذا البرنامج تم تسجيل انطلاق غالبية مشاريع خاصة تلك المتعلقة بالمحاور الأساسية، إلى جانب مشاريع، مخصصة، لتحسين مستوى المعيشي كمشاريع النقل، الصحة والتعليم.... إلخ.
- إعطاء أهمية مميزة لهذا البرنامج (مقارنة بالبرامج السابقة) لتحسين التنمية البشرية والتي خصص لها 50% من موارد البرامج[53] .

51 حميد عزري، مرجع سابق، ص 228.

52 مخالي يحي، مرجع سابق، ص 71.

53 شليح الطاهر، بن موفق زروق توجهات السياسية المالية في الجزائر على ضوء مخططات التنموية خلال فترة (2010-2014) في علوم الاقتصادية مجلة نور لدراسات مجلد 05 عدد 02- جامعة الجلفة، ديسمبر 2019، ص 100.

مضمونه: يتضمن الجدول التالي برنامج توطيد لدعم النمو الاقتصادي الفترة (2010-2014):

الجدول 03: برنامج توطيد لدعم النمو (2010-2014):

الوحدة: مليار دينار جزائري

المحاور	المبالغ	النسبة %
التنمية البشرية	10122	%49،6
المنشآت البشرية	6448	%31،6
تحسين الخدمة العمومية	1666	%1،8
التنمية الاقتصادية	1566	%7،7
مكافحة البطالة	360	%1،8
البحث العلمي والتكنولوجيا	250	%1،2
مجموع	20412	%100

مصدر: معط الله أمال مرجع سابق ص 246.

في الجدول أعلاه تم تقسيم هذا البرنامج توطيد إلى 6 برامج حيث ارتكزت كثير على قطاع التنمية البشرية بمبلغ قدره 10122 مليار دج وذلك بسبب رفع النمو وتوفير التنمية البشرية.

المطلب الرابع: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2021):

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشر أساسي وهو الرقي بمعدلات النمو وهو هدف جد صعب في ظل انخفاض أسعار النفط، والصعوبات المالية التي وجهها خلال فترة التسعينيات.

خلال سنة 1990-1994 كانت معدلات النمو الاقتصادي، جد متواضعة ومعدلات سالبة في بعض الأحيان حيث نلاحظ في الجدول أدناه تذبذبات، في معدلات النمو طوال هذه الفترة حيث عرفت خلال فترة (1990-2000)، معدلات منخفضة جدا أما فترة (1990-1994)، سجلت معدلات سالبة وفترة (1995-2014) بدأ النمو بتحسن أي كانت معدلات النمو إيجابيا[54].

54 عبد الصمد بن عبد الرحمان، مرجع السابق ذكره، ص 187.

الجدول04: تطور نمو إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد خلال فترة (2021/1990):

السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	النمو إجمالي الناتج محلي	النمو نصيب الفرض من الناتج محلي الإجمالي	السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1990	0,8	-1,75	2001	3	1,65	2012	3,3	1,4
1991	-1,2	-3,6	2002	5,6	4,2	2013	2,8	0,76
1992	1,8	-0,56	2003	7,2	5,84	2014	3,8	1,71
1993	-2,1	-4,24	2004	4,3	2,93	2015	3,7	1,60
1994	-0,8	-2,93	2005	5,9	4,43			
1995	3,7	1,83	2006	1,7	0,21	2016	3,2	1,10
1996	4,09	2,29	2007	3,4	1,80	2017	1,29	-0,75
1997	1,09	-0,5	2008	2,39	0,73	2018	1,4	-0,61
1998	5,1	3,53	2009	1,6	-0,13	2019	0,8	-1,13
1999	3,2	1,74	2010	3,6	1,7	2020	-5.10	-6.70
2000	3,8	2,39	2011	2,9	0,98	2021	3.50	1.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات البنك العالمي.

نلاحظ في الجدول التالي معدلات النمو الاقتصادي حيث كانت النسب التالية تتراجع شهدت خلال فترة (1990-2000) كان معدلات النمو الاقتصادي ليست منظمة أما خلال سنة (1990-1995)، استدى وجود سياسة انكماشية أي تقليص حجم الطلب اما خلال فترة 1995 بدأت معدلات في تحس ملحوظ، أي سجلت 3.8 سنة 1995 بعدا ما كانت 0,8 لسنة 1994 تراجعت إلى 1,09 سنة 1997 أما في سنة 1998 كانت 5,1، أما في السنوات الأخيرة من (2002-2019) بدأت معدلات النمو الاقتصادي تتقلب إيجابيا على أداء الاقتصاد. أما المعدلات النمو الاقتصادي خلال سنة 2020 كانت نتائج سالبة، أما سنة 2021 كانت نتائج ايجابية على سنة 2020.

خلاصة الفصل 01:

في هذا الفصل ، نتطرق إلى الإيتار النظري لتحرير مالي للنمو الاقتصادي للجزائر ، و من خلال محتوانا يعرف التحرير المالي بأنه الحل مثالي ووسيلة فعالة للخروج من الركود المالي أما النمو الاقتصادي له القدرة على عرض السلع و خدمات و زيادة نصيب الفرد ، حيث تناول التحرير المالي عدة أنواع منها التحرير الداخلي و التحرير الخارجي حيث يعرف التحرير الداخلي بتحرير أسعار الفائدة على شكل إزالة أسقف أوضح البنوك الكثير من الحرية أما التحرير خارجي فيشير ما يسمى بالتحرير خارجي أو ما يعرف بالدولي إلى تحرير الحساب الرأسمالي و حساب المالي لجميزان مدفوعات ، قام بتقيد العديد من إجراءات و مؤشرات المذكور في التحرير المالي و عدة نظريات أما المبحث الموالي ذكرنا عدة أنواع لنمو اقتصادي و متطلبات و نظريات ، أما المبحث الأخير أشار إلى سياسات التحرير المالي والنمو اقتصادي في جزائر من خلال إصدار قانون النقد و القرض و قيام بعدة تعديلات مكملة له ، و إصلاحات متعلقة بتحرير المالي منها (التحرير مالي الداخلي و التحرير المالي خارجي) .

إن واقع النمو اقتصادي في جزائر يؤدي إلى ظهور عدة برامج لكي يتم رفع معدلات النمو منها برامج التعديل الهيكلي الذي صدر في (1995-1998) ويليه برنامج إنعاش اقتصادي الذي خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري أما برنامج التكميلي هدفه العمل على إتباع انجح السبل للقضاء على آفة الفقر أو برنامج التوطيد أو ما يعرف بالبرنامج التنمية الخماسي وهو برنامج الأخير صدر في (2010-2014) حيث قام النمو اقتصادي في جزائر يوضع مؤشرات خلال سنة (1990 إلى غاية 2020) الذي كان هدفها رفع معدلات النمو اقتصادي.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

تمهيد:

بعض التحليل لنظري لتحرير المالي سنحاول في هذا بدراسة قياسية لتحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2021) باستعمال بيانات إحصائية حيث سيتم استعانة ببعض أدوات مثل اختبار الاستقرارية، منهجية ARDL، نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية وغيرها وبناء على ذلك يتضمن هذا الفصل مبحثين:

- المبحث الأول: اساسيات النظرية للنموذج انحدار الذاتي للإبطاء الزمني موزع ARDL.
- المبحث الثاني: نمذجة العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الانفتاح الاقتصادي.

المبحث الاول: اساسيات النظرية للنموذج انحدار الذاتي للإبطاء الزمني موزعARDL

تمهيد: سنتطرق في هذا المبحث عن اساسيات النموذج الذي يحلل السلاسل الزمنية بحيث يوجد اختبارين للكشف عن السلاسل الزمنية منها اختبار ديكي فولر، واختبار فيليبس بيرون، واستكشاف التكامل مشترك من خلال مناهج المستخدمة.

المطلب الأول: السلاسل الزمنية

الفرع الأول: تعريف السلسلة الزمنية

- السلسلة الزمنية عبارة عن قيم ظاهرة من الظواهر في السلسلة تواريخ متعاقبة سواء كانت هذه التواريخ أيام، أشهر، سنوات. [55]
- تعرف كذلك السلسلة الزمنية أنها مجموعة من مؤشرات مخؤذة خلال فترات زمنية متساوية وهي تعكس تطور ذلك مؤشر عبر الزمن وتملك أغلب السلاسل الزمنية للمؤشرات اقتصادية اتجاه عام يعكس تأثير طويل المدى لمجموعة من العوامل مما يحدد اتجاههما العام المتزايد أو متناقص. [56]

[55] عبلة مخرمش، تقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات باستخدام السلاسل الزمنية (نموذج بوكس وجينكيز) دراسة حالة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2005/2006، ص 21

[56] - زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبو بكر بلقايد، سنة 2011/2010، ص 189.

الفرع الثاني: الاستقرارية في السلاسل الزمنية

قبل البدء في أي دراسة نحتاج أولاً إلى إثبات أن السلسلة الزمنية لها اتجاه، ويمكننا التميز بين السلاسل الزمنية – المستقرة والسلاسل الزمنية الغير المستقرة ويمكن القول عن السلسلة أنها مستقرة بشكل نام. [57]

إذا توفرت الشروط التالية[58]:

1. ثبات متوسط القيم عبد الزمن: $\sum(y_t) = \mu$.
2. ثبات التباين عبر الزمن $Var(y_t) = \delta_y^2$
3. أن يكون التغاير بين أى قيمتين لنفس المغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمين(yt)، (yt-k) وبين اعلى القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب

$$Cov(y_t, y_{t-K}) = \sum(y_t - \mu)(y_{t-K} - \mu) = y_K$$

المطلب الثاني: اختيارات جذر الوحدة

هو أحد أساليب الحديثة في تحديد الاستقرارية السلاسل الزمنية تقع جذورها خارج دائرة الوحدة ومن بين هذه الاختبارات منها اختبار ديكي فولر موسع واختيار فيليبس بيرون. [59]

[57] – عبد الصمد بن عبد الرحمن، مرجع سابق ذكره، ص203

[58] مانع سهام، أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الدينار جزائري اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، التخصص إدارة مصرفية، جامعة جزائر 3 السنة 2019/2018

[59] صفاء مجيد مطشر الكلابي، استعمال بعض طرائق التنبؤ المختلفة لتحليل اعداد المصابين بالاورام الخبيثة، جزء من متطلبات نيل درجة ماجيستر في علوم الإحصاء، جامعة كربلاء المقدسة سنة 2018، ص 30

أولا: اختبار ديكي فولر الموسع:

يعتبر اختبار الموسع''dickey fuller '' تطور لاختبار dickey fuller البسيط لحل مشكلة تواجد ارتباط ذاتي بين أخطاء، ولذلك يأخذ "adf" بعين اعتبار عدم ترابط أخطاء ويعتمد على الفرضية البديلة:

$$|\Phi_1| < 1$$

حيث اعتمد على ثلاثة نماذج نذكرها

$$\Delta X_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} (\varphi_j \Delta x_{t-j+1}) + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} (\varphi_j \Delta x_{t-j+1}) + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} (\varphi_j \Delta x_{t-j+1}) + c + b_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- p : درجة التأخير
- ε_t : تشويش أبيض ذو متوسط معدوم وتباين θ_t^2 .

ويتم الاختيار بين الفرضيتين من خلال قيمة (Φ_1) المقدرة من قبل "Dikey-Fuller"

ويتم الاختبار بين الفرضيتين من خلال قيمة (Φ_1) المقدرة من قبل ديكي فولر. [60]

[60] مانع سهام، مرجع سابق، ص 139

ثانيا: اختبار فيليبس بيرون:

يعتبر هذا الاختبار على تصحيح غير معلمي للإحصاءات ديكي فولر وذلك للأخذ بعين الاعتبار مشكلة تغير تباين الحد العشوائي.[61]

حيث يوجد 4 خطوات لفيليبس بيرون:

1. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية للاختبار Dickey fuller مع حساب الاحصائيات المرافقة.
2. تقدير التباين قصير المدى[62] $\hat{\delta}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$ حيث e_t تمثل البواقي
3. تقدير المعامل المصحح

$$\delta_i^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_i^2 + 2\sum_{i=1}^{L}\left(1-\frac{i}{L+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين يجب إيجاد عدد التأخيرات، بحيث L هو عدد التأخير المقدر بدلالة عدد الكلية n كما يلي:

$$L \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$$

4. حساب إحصائية p-p والتي تساوي: $t_{\hat{\Phi}}^{*} = \sqrt{K}\times\frac{(\hat{\Phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\Phi}}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\Phi}}}{\sqrt{K}}$

مع $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ وهو يساوي الواحد (في الحالة التقريبية) عندما يكون eiتشويش أبيض، وتقارن هذه إحصائية مع القيمة الحرجة.[63]

[61] مصطفى عبد اللطيف، مراد عبد القادر، تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر 1972-2010 باستخدام منهج التكامل المشترك، مجلة إضافات اقتصادية المجلد 03 – العدد 02، جامعة غرداية، سنة 2019، ص 34

[62] بن قسمي طارق، استخدام نماذج السلاسل الزمنية الموسمية للتنبؤ بمبيعات الطاقة الكهربائية دراسة حالة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر + بسكرة، سنة2014/2013، ص 42

[63] عرقوب نبيلة، محاضرات في النمذجة القياسية باستعمال برنامج eviews، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة ماستر 2، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوقرة- بومرداس، سنة 2020/2019

المطلب الثالث: التكامل المشترك باستخدام منهج انحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:(ARDL)

يتمتع نموذج التكامل المشترك الذي يستخدم منهج انحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARN بالعديد من مميزات مقاربة بالنماذج الأخرى حيث يسمح لنا بفضل تأثيرات قصيرة المدى عن التأثيرات طويلة المدى حيث يمكننا من خلال هذه المناهج أن نحدد التكامل المشترك.

الفرع الأول: تعريف التكامل المشترك

التكامل المشترك هو البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية وأجل الطويل عن الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير، فهو ينظر إلى هذه العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام. عشوائي (عدم استقرار)، لأنه في المدى الطويل يشترك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهما ساكنا، لا يمكن القول بأن التكامل المشترك له وجود توازني في مدى طويل، يؤول إليه النظام اقتصادي ويمكن السبب الرئيسي لعدم وجود التوازن في مدى القصير ف ضعف مقدرة الوكلاء اقتصاديين على التكييف مع معلومات.[64]

- يتطلب التكامل مشترك وجود شروط التالية:[65]

1. ان يكون المتغير yt متكامل من الدرجة الأولى: $yt \sim I(1)$
2. ان يكون المتغير xt متكامل من الدرجة الأولى: $xt \sim I(1)$
3. ان يكون السوابق الناجمة عن التقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر $ut \sim I(0)$
4. ان تكون المعادلة التكامل المشترك من الشكل $Y_t = a + bx_t + u_t$

[64] عثماني الهادي، منير احمد تيجاني، بن الطيب عبد الله، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين المتغيرات حساب انتاج وحساب استغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل مشترك ونموذج تصحيح خطأ خلال فترة (1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 1، 2015 ص 65

[65] مانع سهام، مرجه سابق، ص140

المطلب الرابع :إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود

وفقا لأسلوب إختبار الحدود فإننا نقوم بحساب إحصائية (F)من خلال إختبار Bound Test إذ يتم إختبار فرضية العدم B0=B1=B2=0 القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (لا توجد علاقة توازنية طويلة المدى)مقابل الفرض البديل B0≠B1≠B2≠0 بوجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل ,بين مستويات متغيرات النموذج و هنا يتم مقارنة إحصائية (F) المقدرة مع القيم الجدولية T التي اقترحها Pesaranet و ليس قيمة (F) الإعتيادية T و هي عبارة عن قيمتين جدوليتين ,تمثل قسمة الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى I(1) و تمثل قيمة الحد الأعلى في حالة التكامل من الدرجة صفر I(0) ,فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأدنى للقيمة الحرجة ,فإننا نرفض فرضية العدم ,أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ,و نقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة , أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى للقيمة الحرجة ,فإننا نقبل بالفرض البديل بعدم وجود علاقة توازنية في الأمد الطويل .

أما إذا كانت قيمة (F) تقع بين حدين أدنى و أعلى فإن النتائج سوف تكون غير محددة و يعني ذلك عدم القدرة على إتخاذ القرار .[66]

[66] حسن عجيل القرعاوي وباس حازم محيد البدري، تحليل اقتصادي للعوامل المؤثرة في دالة استيراد الرز في العراق للفترة 1990-2015,مجلة المثنى للعلوم الزراعية ع 05,س2004,ص12.

المبحث الثاني: نمذجة العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الانفتاح الاقتصادي

تهدف الدراسة إلى قياس أثر بعض المؤشرات التي تعكس درجة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، حيث تم اختيار المؤشرات الأكثر استخداما اعتمادا على الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت هذه العلاقة وتم الاعتماد على البيانات السنوية التي ينشرها البنك العالمي، وهي كالتالي:

المطلب الأول: وصف المتغيرات والدراسة استقرارية

أولا: وصف المتغيرات

أ- المتغير التابع

PIB : يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، و يعتبر من أهم المقاييس المعبرة عن تطور النشاط الاقتصادي.

ب- المتغيرات المستقلة

CREDIT : يمثل نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك و المؤسسات المالية للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعبر عن مدى تطور الوساطة المالية في الاقتصاد نتيجة تطور النظام المصرفي الناتج عن التحرير المالي و دخول البنوك الخاصة و الأجنبية للسوق النقدي.

IDE : يمثل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي و يعكس مدى حرية تدفق و جذب الاستثمارات الأجنبية.

INTERET : يمثل سعر الفائدة و يعتبر من أهم مؤشرات الحرية المالية التي تؤدي إلى نمو اقتصادي حيث يرى Mc Kinnon و Shaw أن تثبيت أسعار الفائدة يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال انخفاض الادخار و استقرار الاستثمار.

INF : يمثل معدل التضخم و يستخدم كمقياس للاستقرار الكلي حيث ينعكس ارتفاعه سلبا على الاستثمار و النمو الاقتصادي.

EXPORT : الصادرات

IMPORT: الواردات

يمثل مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي مستوى الانفتاح التجاري للاقتصاد وينعكس بطريقة مباشرة على مستوى النمو الاقتصادي من خلال تحفيز وتنويع الصادرات وترشيد من الواردات.

ثالثا: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

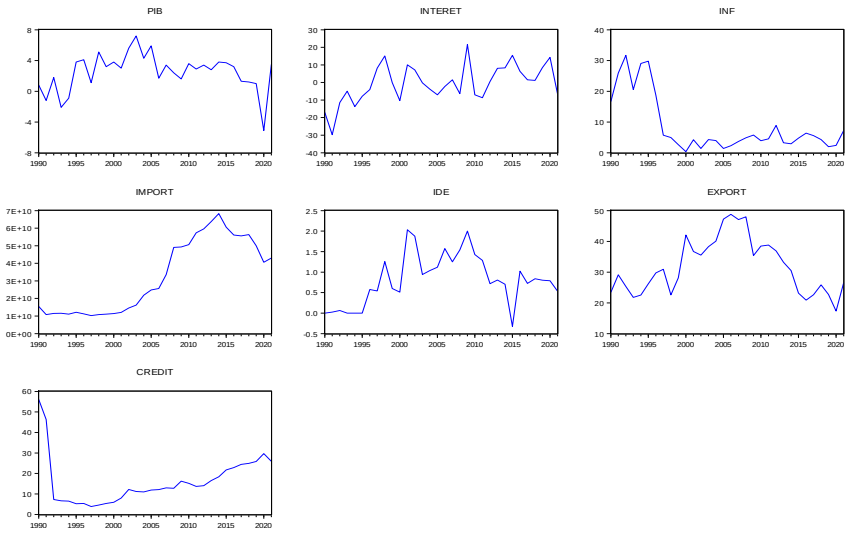

الشكل (2): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات Eviews 10

نلاحظ قبل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية تمثيلها البياني حيث يتبين أنها متذبذبة وبدون اتجاه متزايد أو متناقص.

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

يجب اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قبل أي نمذجة قياسية لتحديد ما إذا كان هناك جذر الوحدة واتجاه عام حيث تصبح العلاقة بين المتغيرات عند عدم استقرارية السلاسل الزمنية مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف، ومن أشهر اختبارات جذر الوحدة اختبار ديكي فولر المطور الذي يأخذ بعين الاعتبار درجة الإبطاء واختبار فيليبس برون، ويعتمد الاختبار على فرضيتين:[67]

H0 : إذا كانت قيمة tالمحسوبة اكبر من t الجدولية فالسلسلة بها جذر وحدة.

H1 : إذا كانت قيمة tالمحسوبة اصغر من t الجدولية و معنويتها اصغر من 0.05 فالسلسلة مستقرة.

ثالثا: تحديد درجة إبطاء متغيرات الدراسة

نقوم بتحديد درجة إبطاء المتغيرات لاستخدامها في اختبارات ديكي فولر.

يعتبر معيارSchwarz و معيار Akaike من الأكثر استخداما عند اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، نعتمد في الدراسة على معيار Schwarz من اجل تقليل فترات إبطاء النموذج.

[67]Gujarati D, 2011, Econometrics by examples, 1st edition, London, Palgrave Mcmillan, p207

الجدول05: درجة إبطاء المتغيرات

I	INTERET	IMPORT	EXPORT	CREDIT	ID	PI	المتغيرات
0	0	4	1	1	1	0	Schwarz information criterion
1	0	10	9	1	1	2	Akaike information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات Eviews 10

رابعا: اختبارات جذر الوحدة

يتم اختبار السلسلة عند المستوى فإذا لم تستقر يتم اختبارها عند الفرق الأول أو عند الفرق الثاني.

الجدول06: جدول اختبارات جذر الوحدة

المتغير	عند المستوى				من الدرجة الأولى			
	اختبار Augmented Dickey-Fuller		اختبار Phillips-Perron		اختبار Augmented Dickey-Fuller		اختبار Phillips-Perron	
	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob
PIB	-3.864256 -3.661661 -2.960411 -2.619160	0.0061	-3.909849 -3.661661 -2.960411 -2.619160	0.0054				
IDE	-2.821804 -3.661661 -2.960411 -2.619160	0.0668			-7.264320 -3.670170 -2.963972 -2.621007	0.0000	-8.389388 -3.670170 -2.963972 -2.621007	0.0000
EXPORT	-1.756227 -4.284580 -3.562882 -3.215267	0.7013			-5.120944 -4.309824 -3.574244 -3.221728	0.0015	-5.377834 -4.296729 -3.568379 -3.218382	0.0007
IMPORT	-1.771530 -4.323979 -3.580623 -3.225334	0.6913			-1.431246 -2.650145 -1.953381 -1.609798	0.1389	-3.706247 -2.644302 -1.952473 -1.610211	0.0006
INF	-1.779408 -4.284580 -3.562882 -3.215267	0.6903			-5.591414 -4.296729 -3.568379 -3.218382	0.0004	-5.904094 -4.296729 -3.568379 -3.218382	0.0002
CREDIT	-5.810734 -4.284580 -3.562882 -3.215267	0.0002	-18.56320 -4.284580 -3.562882 -3.215267	0.0000				
INTERET	-4.260683 -4.284580 -3.562882 -3.215267	0.0106			-7.292618 -4.296729 -3.568379 -3.218382	0.0000	-15.02556 -4.296729 -3.568379 -3.218382	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات Eviews 10

يبين الجدول التالي أن:

- متغير النمو الاقتصادي PIB مستقر عند المستوى.
- متغير الاستثمار الأجنبي المباشرIDE مستقر من الدرجة الأولى.
- متغير الصادرات EXPORT مستقر من الدرجة الأولى.
- متغير الواردات IMPORT مستقر من الدرجة الأولى.
- متغير أسعار الفائدةINTERET مستقر من الدرجة الأولى.
- متغير التضخم INF مستقر من الدرجة الأولى.
- متغير القروض الممنوحة للقطاع الخاصCREDIT مستقر عند المستوى.

بما أن درجة استقرارية السلاسل الزمنية مختلفة ودرجات إبطاءها مختلفة فنموذج ARDL صالح للدراسة لأنه لا يتأثر بدرجات الإبطاء ولا يشترط أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة. يتوفر نموذج ARDL على عدة مزايا أهمها عدم تأثره بفترات الإبطاء وبحجم العينة فهو يعتبر أكثر قوة نسبيا في العينات الصغيرة التي تتراوح ما بين 30 و80 مشاهدة (Kremers et Al, 1992)، كما انه لا يشترط أن تكون المتغيرات مستقلة من نفس الدرجة ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل وتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتقدير المعلمات في الأجلين القصير والطويل.[68]

[68] محمد عبد القادر عطية، 2005، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، ص670

المطلب الثاني: التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

أولا: تقدير نموذج ARDL لتحديد فترات الإبطاء

لتحديد فترات الإبطاء المثلى لكل المتغيرات حسب معيار Akaike وإجراء اختبار الحدود الذي يمكننا من التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة هي كالتالي:

الجدول07: فترات الابطاء المثلى

المتغيرات	CREDIT	EXPORT	IDE	IMPORT	INF	INTERET	PIB
فترة الإبطاء المثلى	0	2	1	0	2	1	2

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على جدول Eviews10 ,Selected Model: ARDL

ثانيا: منهجية تصحيح الخطأ واختبار الحدود Bounds test لنموذج ARDL

بعد تقدير النموذج نقوم بتقييم المعلمات المقدرة وتحديد ما إذا كانت ذات دلالة اقتصادية.

الجدول08: اختبار الحدود Bounds test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
F-statistic	3.323311	10%	1.99	2.94
K	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على جدول Eviews10، ARDL Error Correction Regression

تشير نتائج اختبار Bounds test أن F-statistic = 3.323311 وهي أكبر من الحدود العليا الجدولية I (1) وفقا لمستويات المعنوية 10% و5% المقترحة من طرف (Pesaran et Al 2001) ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا ما يدفعنا لقبول نموذج ARDL لقياس العلاقة.

معامل التصحيح **-0.509505** ومعنويته 0.0000 اقل من 5 % وهو سالب (معامل تصحيح الخطأ يجب أن يكون معنوي وسالب) ومنه يمكن القول انه يوجد تكامل مشترك كما يوجد تصحيح تلقائي على المدى القصير وعودة إلى التوازن العام تلقائيا في المدى الطويل.

ثالثا: اختبارات صلاحية النموذج:

يجب التأكد من سلامة النموذج من المشاكل القياسية من اجل اعتماده في تفسير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل فيما بين النمو الاقتصادي ومختلف المتغيرات المعبرة عن مستوى التحرير المالي في الجزائر.

رابعا: اختبار الطبيعية normality test Jarque Bera

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار وهي الفروق بين القيم الحقيقية (المشاهدة) والقيم التي ينتجها نموذج الانحدار حيث يجب أن تتبع توزيع طبيعي وذلك إذا كانت معنويتها أكبر من 5.%

الشكل 03: اختبار الطبيعية normality test Jarque Bera-

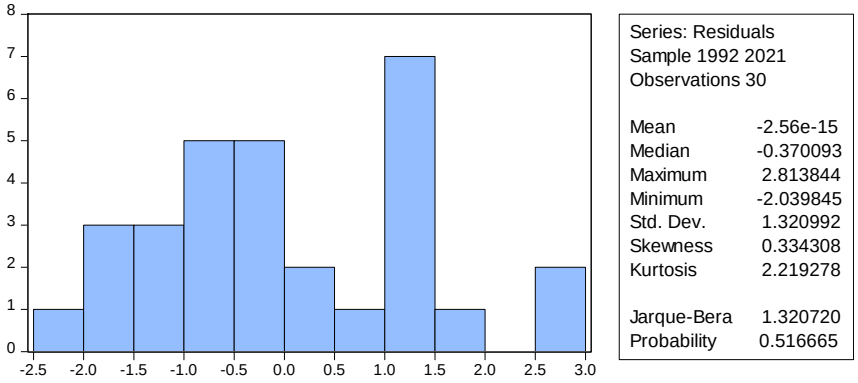

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على جدول Eviews10، normality test

حسب اختبار **Jarque Bera** احتمالها هو 0.51 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ومنه النموذج صالح للدراسة.

خامسا: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: Breusch Godfrey serial correlation LM test

يجب أن تكون البواقي (الأخطاء) مستقلة عن بعضها البعض حتى نقبل النموذج.

الجدول09: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي – Breusch Godfrey serial correlation LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.416169	Prob. F (2,13)	0.2777
Obs*R-squared	5.366873	Prob. Chi-Square (2)	0.0683

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على جدول Eviews10، Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

يوضح الجدول أن معنوية F-statisticهي 0.27 وهي أكبر من 5 % أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وبالتالي هو صالح لقياس العلاقة بين المتغيرات.

سادسا: اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ – heteroscedasticity test

نختار اختبار ARCH المخصص لمنهج ARDLو معنويته 0.17 وهي أكبر من 5 %أي أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكل عدم تجانس التباين كما يوضح الجدول التالي:

الجدول 10: اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test : ARCH

F-statistic	1.875167	Prob. F (2,25)	0.1743
Obs*R-squared	3.652456	Prob. Chi-Square (2)	0.1610

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على جدول Eviews10، Heteroskedasticity Test: ARCH

المطلب الثالث: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج CUSUM وCUSUMSQ

تصاحب اختبارات الاستقرار الهيكلي دائما نموذج ARDL ومنها اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية عبر الزمن وإظهار مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، ويتحقق الاستقرار الهيكلي عند وقوع الشكل البياني للاختبار داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل 04: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج CUSUM وCUSUMSQ

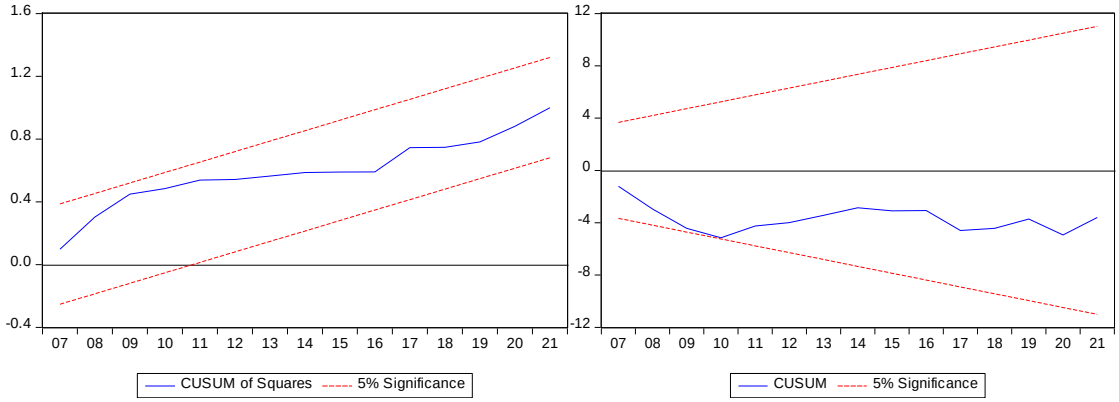

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على جدول Stability diagnostics Eviews10

يوضح الشكل البياني أن الخط الأزرق داخل حدود الاختبار أي انه يوجد توافق بين المعلمات القصيرة الأجل والمعلمات الطويلة الأجل والنموذج مستقر بشكل عام.

1- نتائج الاختبار

تشير نتائج النمذجة القياسية إلى وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية في المدى الطويل، حيث يسمح اختبار الحدود باستنتاج العلاقة من خلال معامل تصحيح الخطأ **-0.509505** سالب ومعنويته 0.0000 أي انه يوجد علاقة تكاملية على المدى الطويل وآلية تصحيح تلقائي للخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل وتكيف للمتغيرات وانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.

كما تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف المتغيرات وهي بنسبة 50 % أي أن الصدمة التي تحدث في متغير معين وتؤدي إلى انحراف الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى قيمتها التوازنية ويعتدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال السنة الأولى ويتخلص من أثارها خلال السنة الثانية.

2- تقدير العلاقة طويلة الأجل

يسمح لنا اختبار الحدود لمنهجية ARDL باستنتاج العلاقة طويلة الأجل من خلال المعادلة التالية:

EC = PIB - (0.9054*INTERET + 0.0000*IMPORT + 0.5634*INF -0.0130
*EXPORT + 2.6907*IDE -0.6717*CREDIT + 0.3740)

كما يسمح بتقدير معاملات المدى الطويل من خلال الجدول الاتي:

الجدول 11: تقدير معاملات المدى الطويل باستعمال منهجيةARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
INTERET	0.905430	0.679845	1.331818	0.2028
INF	0.563375	0.584754	0.963439	0.3506
IMPORT	1.58E-10	1.30E-10	1.213232	0.2438
IDE	2.690673	3.768492	0.713992	0.4862
EXPORT	-0.010436	0.207237	-0.062951	0.9506
CREDIT	-0.671656	0.469851	-1.429508	0.1734
C	0.373979	8.716742	0.042904	0.9663

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على جدول Eviews10، ARDL Long Run Form and Bounds Test

يوضح الجدول ما يلي:

- توجد علاقة طردية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث أن كل زيادة في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.69%.
- توجد علاقة عكسية ما بين حجم الصادرات ومعدل الناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة عكسية ما بين حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص ومعدل الناتج المحلي الإجمالي.

3- اختبار السببية في الأجل القصير والطويل:

نبدأ باختبار Granger الذي يمكننا من معرفة العلاقات السببية في المدى القصير ويبين الاختبار ما يلي:

- لا توجد هناك سببية لأي من المتغيرات المستقلة التي تعكس درجة التحرير المالي على النمو الاقتصادي على المدى القصير،

يمكن اختبار TODA YAMMAMOTO من استخراج العلاقات الطويلة وقصيرة المدى واختبار التكامل المشترك حيث يصبح النموذج المتبع TYDL ويعتمد على إتباع الخطوات التالية:

- تحديد درجة الإبطاء المثلى حيث يجب تحديدها قبل إجراء أي اختبار وهي اقل قيمة يعطيها معياري معيار Schwarz، Akaike للنموذج وهي 1
- تحديد أعلى رتبة استقرار سلسلة زمنية وهي 1 (المتغيرات مستقرة عند المستوى ومن الدرجة الأولى)

الجدول 12: اختبار السببية في الاجل القصير والطويل

Dependent variable : PIB

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
INTERET	0.991252	3	0.8034
INF	1.790148	3	0.6171
IMPORT	2.177559	3	0.5364
IDE	2.031742	3	0.5658
EXPORT	0.389506	3	0.9424
CREDIT	5.217625	3	0.1565
All		15	---

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على جدول Eviews10، VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

يتبين من الاختبار عدم وجود علاقة سببية في الأجل الطويل للمتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما توجد علاقة سببية للمتغيرات ككل على متغير الواردات أي أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، أسعار الفائدة، نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الصادرات من أهم مسببات ارتفاع حجم الواردات في الجزائر، مثلما يوضح الجدول الاتي:

الجدول 13: اختبار السببية في الاجل القصير والطويل

Dependent variable : IMPORT

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
PIB	2.966507	3	0.3968
INTERET	0.924940	3	0.8194
INF	3.123902	3	0.3729
IDE	5.009373	3	0.1711
EXPORT	4.989414	3	0.1726
CREDIT	4.832068	3	0.1845
All	39.83847	18	0.0022

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على جدول Eviews10، VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

المطلب الرابع: التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة

تمارس القروض الموجهة للاقتصاد تأثيرا سلبيا على معدلات الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل أي انه لا يساهم بالشكل المطلوب في تعزيز النمو الاقتصادي لعدة أسباب يمكن الإشارة إليها وأهمها:

- استمرار التحكم في النظام المصرفي من طرف القطاع العام رغم انتهاج التحرير المالي منذ 1990.
- استمرار توجيه القروض من طرف الحكومة (في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي) وإلغاء القروض الاستهلاكية.
- ارتفاع التداول خارج النظام المصرفي (الاقتصاد الموازي).

تؤثر الصادرات تأثيرا سلبيا على معدلات الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل أي أنها لا تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ويمكن تفسير ذلك لاعتمادها على قطاع المحروقات بنسبة شبه كلية (اقتصاد ريعي) وعدم وجود جهاز إنتاجي قادر على تلبية حاجات الاقتصاد من السلع والخدمات وخلق قيمة مضافة وجلب العملة الصعبة عن طريق اكتساح الأسواق العالمية.

يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا على مستوى النمو الاقتصادي وهي متطابقة مع النظرية الاقتصادية.

تبين نتائج الدراسة أن تحرير النظام المالي والتجارة الخارجية ساهم في:

- دخول استثمارات وبنوك أجنبية،
- خلق تدفقات تجارية واتفاقيات تعاون وشراكة مع الدول

ولذلك يمكن القول بصفة عامة أن هناك دلالة إحصائية على وجود علاقة ايجابية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، لكن نسبة التحرير المالي لم تساهم بالشكل المطلوب في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر، ورغم تأييد العديد من الدراسات للتحرير المالي من خلال ابراز أثرها الإيجابي، الا انه في المقابل هناك العديد من الدراسات التي تؤكد على سلبيات التحرير المالي، وخاصة الازمات المالية والمصرفية التي تعرضت اليها الدول المتقدمة والنامية، لذلك على الدول النامية ان تكون حذرة خلال عملية التحرير المالي حتى تضمن من الاستفادة من إيجابياته والتقليل ما أمكن من سلبياته.

خلاصة الفصل

من خلال هذه الدراسة والتي سعينا لدراسة إثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2021) حيث بذأنا بإبراز أهم الدراسات التجريبية التي عالجت العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي مع ذكر أهم المتغيرات المستقلة، الممثلة لتحرير المالي والمتغير التابع وهذا انطلاقا من الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية للموضوع.

كما توصلت النتائج الدراسة استقرار ان السلاسل الزمنية مختلفة ودرجات إبطاءها مختلفة وهذا يدل على نموذج ARDL صالح للدراسة لأنه لا يتأثر بدرجات الابطاء ولا يشترط ان تكون كل متغيرات مستقلة.

كما تشير نتائج تقدير النموذج أنه لا يوجد علاقة توازنية في المدى الطويل والقصير، خلال اختبار السببية في اجل الطويل والقصير نجد ألا يوجد علاقة سببية لأي من المتغيرات المستقلة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل القصير.

كما بينت النتائج ان ارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي يؤدي الى ارتفاع معدل نمو ناتج المحلي الإجمالي، هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي.

اما نسبة الصادرات وحجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص فشكل علاقة عكسية.

- أهم التوصيات:

- يمكن لسياسات التحرير المالي أن تحفز النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة تنافسية المصاريف وابتكار المزيد من المنتجات العالمية وينجم عن التحرير المالي تحسين المكاسب الاقتصادية وسبل جديدة للحصول على رأس مال.
- ضرورة العمل على تحقيق التطور المالي والمصرفي خلال إتباع سياسة التحرير المالي.
- ضرورة ترقية الصادرات خارج قطاع محروقات وتنويع مصادر الإيرادات.
- تفعيل السوق المالي والاستثمار في المحفظة المالية والعملات الأجنبية.
- رفع القيود على الاستثمار الأجنبي.
- تحرير معدلات الفائدة نظرا لأثرها الإيجابي على الادخار والاستثمار.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

يعتبر موضوع التحرير المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي من أكثر الدراسات التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين في الدراسات الاكاديمية خاصة في العقود الأخيرة من القرن الماضي، حيث سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تبني اقتصاد سوق و تحرير تدريجي لنظامها المالي، فكان صدور قانون النقد والقرض بداية لتحرير المالي وكان بمثابة نقطة تحول مسار الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر، وقد تعددت أساليب الدراسة من التحليلية في سنواتها الأولى إلى القياسية حيث انصب اهتمام الاقتصادين عند معالجة هذا الموضوع لاحظ اختلالات في النتائج ويعض الآراء و الأفكار حيث كان لتحرير القطاع المصرفي أثرا إيجابي أكبر على النمو الاقتصادي و بعد تناولنا لهذا الموضوع والذي حولنا الاحاطة بكل جوانبه من خلال الفصلين.

أولا: حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج الدراسة:

- يحتل التحرير المالي مكانه هامة في الاقتصاد وهذا راجع لقيامه بالعديد من الوظائف التي تساهم في إحداث التنمية الاقتصادية.

- لا تؤثر على المؤشرات المدروسة بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي الجزائر.

- من خلال الدراسات التطبيقية تبين عدم الحسم في إيجاد العلاقة السببية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

- هناك علاقة عكسية بين الصادرات وحجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

- هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

- الاستقرار الاقتصادي شرط ضروري لنجاح سياسة التحرير المالي.

ثانيا: دراسة صحة الفرضيات

بعد اختبار الفرضيات التي بنينا على أساسها دراستنا والتي وضعتها في بداية بحثي كإجابة مؤقتة للإجابة عن الإشكالية الموضوعية، وبعد التأكد من هذه الفرضيات بناء على نتائج المتوصل اليها يمكننا الإجابة عن الفرضيات المطروحة كما يلي:

- الفرضية الاولى: رغم أن النمو الاقتصادي متوضع وإيجابي لم يرقى لتطوير الاقتصاد الجزائر ومنه تثبت صحة الفرضية.

- الفرضية الثانية: إلا ان سياسة الاقتصادية في الجزائر ترتكز على قطاع المحروقات لما له من سيطرة على هيكل الاقتصاد ومنه تثبت صحة الفرضية.

ثالثا: التوصيات

من خلال هذه النتائج ودراستنا لواقع سياسة التحرير مالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، قمنا على مجموعة من التوصيات:

- الضرورة الاهتمام الجاد بتنشيط السوق المالي في الجزائر لضمان تعدد وتنوع المنتجات المالية والرفع من درجة كفاءته والاخذ أليات تطوير القطاع المالي من أجل تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي في المدى الطويل والقصير.
- العمل على بناء نموذج نمو اقتصادي متوازن يتناسب والامكانيات المتاحة على مستوى الاقتصاد الجزائري خاصة منها القطاع الزراعة والصناعة
- تنويع مصادر التمويل للاقتصاد المحلي
- ضرورة توفير التسهيلات لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر
- تحرير حركة رؤوس الاموال وتحرير الأسواق المالية

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر

أولا: الكتب

1. اشواق بن قدور , النظام المالي و النمو الاقتصادي , دار الراية للنشر و التوزيع ,ط1 ,عمان ,الأردن ,سنة2013.
2. محمد عبد القادر عطية ,2005, الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ,الدار الجامعية ,مصر.
3. حامد الريفي ,كتاب إقتصاديات البيئة (مشكلات البيئة –التنمية الإقتصادية –التنمية المستدامة),دار التعليم الجامعي ,سنة 2015.
4. جلال خشيب ,كتاب النمو الاقتصادي ,دار النشر شبكة الآلوكة ,دون سنة .

ثانيا: المذكرات و الرسائل الجامعية

1. عبد الصمد بن عبد الرحمان ,التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ,جامعة بلعباس ,سنة2020-2021.
2. حميد عزري ,أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2017)أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة محمد خيضر –بسكرة ,سنة 2019-2020.
3. مستوي عادل ,أثر تطور القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2016)أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر 3,سنة 2018-2019.
4. مسعودي زكريا ,تقييم فعالية برامج إصلاحات إقتصادية بالجزائر و إنعاكاساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية أطروحة دكتوراه ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,سنة2018-2019.
5. مانع سهام ,أثر تقلبات سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري ,أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ,تخصص إدارة مصرفية ,جامعة الجزائر 3,سنة 2018-2019.

6. فاطمة الزهراء طلحاوي ,أثر التحرير المالي على القطاع البنكي الجزائري ,أطروحة الدكتوراة نظام (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارية ,جامعة أحمد دراية –أدرار ,سنة2018.
7. بطاهر علي ,الإصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية ,أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ,تخصص تحليل إقتصادي ,جامعة الجزائر ,سنة2005-2006.
8. ناصري راضية ,تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر,مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ,جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر ,سنة 2008-2009.
9. خولة زرقاط و مسعودة لوجاني ,اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر ,مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي (ل.م.د)للتخصص إقتصاد كمي ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير,جامعة العربي تبسي –تبسة ,1990-2020,سنة 2021-2022.
10. سعدي حسام الدين , أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2013) ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ,كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ,تخصص علوم إقتصادية ,جامعة ام البواقي ,سنة2014-2015.
11. ناصري راضية ,تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجيستر –جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر سنة2008-2009.
12. بوبلوطة بلال ,أثر التحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري (2000-2008),رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ,تخصص نقود وبنوك ,جامعة الجزائر 03,سنة 2010-2011.
13. صفاء مجيد مطشر الكلابي ,إستعمال بعض طرائق التنبؤ المختلفة لتحليل أعداد المصابين بالأورام الخبيثة , جزء من متطلبات نيل درجة الماجيستر في علوم الإحصاء ,جامعة كربلاء المقدسة ,سنة 2018.
14. بن قسمي طارق ,إستخدام نماذج السلاسل الزمنية الموسمية للتنبؤ بمبيعات الطاقة الكهربائية دراسة حالة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز ,رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ,جامعة محمد خيضر –بسكرة ,سنة 2013.
15. معط الله أمال ,أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012) مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ,سنة2014-2015.

16. عبلة مخرمش ,تقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات بإستخدام السلاسل الزمنية (نموذج بوكس و جينيكيز) دراسة حالة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,سنة2005.
17. زيرمي نعيمة ,التجارة الخارجية الجزائرية من إقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات ,جامعة أبو بكر بلقايد ,سنة2010.
18. نوي نور الدين ,دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر ,جامعة الجزائر ,سنة 2008-2009.
19. حمديش مجيد ,النظام المصرفي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ,تخصص تحليل إقتصادي ,جامعة الجزائر 03,سنة2011-2012.
20. سعاد مهماني ,تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية ,مدكرة لنيل شهادة الماجيستر في الديموغرافية –جامعة الحاج لخضر –باتنة ,سنة2008-2009.

ثالثا : المجلات و الملتقيات

1. بن البار امحمد ,طهراوي فريد , أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) الإصلاحات المالية في الاقتصاد الجزائري و الإقتصاديات النامية ,الملتقى الوطني ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة المسيلة –الجزائر ,سنة2019.
2. أزرمان كريم ,التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج إنعاش إقتصاد (2001-2009) ,مجلة الأبحاث الإقتصادية و الإدارية العدد السابع ,جامعة محمد خيضر –بسكرة ,جوان 2010.
3. ياسين مراح ,حكيم شبوطي ,دور إنعكاسات تطبيق برامج دعم إنعاش و دعم النمو الاقتصادي في إمتصاص البطالة في الجزائر خلال فترة (2000-2014),مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات ,العدد 03,جامعة البويرة ,ديسمبر 2017.
4. تقار عبد الكريم ,برامج إنفاق العام في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي (2001-2014) ,مجلة الاقتصاد الجديد ,العدد 09,جامعة محمد بوقرة –بومرداس ,سبتمبر 2013.

5. هدى بن محمد ,عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة (2001-2019),مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ,العدد الخامس ,جامعة عبد الحميد مهري,قسنطينة 02 الجزائر ,سنة 2020.
6. مصطفى عبد اللطيف و مراد عبد القادر ,تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر (1972-2010)بإستخدام منهج التكامل المشترك ,مجلة إضافات إقتصادية ,المجلد 03,العدد 02,جامعة غرداية ,سنة2019.
7. شليحي الطاهر ,بن موفق زروق ,التوجهات السياسية المالية في الجزائر على ضوء مخططات التنموية خلال فترة (2010-2014) في العلوم الاقتصادية ,مجلة نور للدراسات مجلد05,عدد02-جامعة الجلفة ,ديسمبر 2019.
8. عثماني الهادي هيثر و أحمد تيجاني بن عبد الله ,إختبار الإرتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج و حساب إستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ خلال فترة 1974-2012,مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ,العدد 01,سنة2015.
9. زواوي فضيلة ,شدري معمر سعاد ,قرتلي محمد ,أثر تعديلات قانون النقد و القرض على مسار الإصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال فترة 1990-2017,مجلة البحوث و الدراسات التجارية ,مجلد05,عدد01,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,جامعة الجزائر ,سنة2021
10. حسن عجيل الكرعاوي و باس حازم مجيد البدري ,تحليل إقتصادي للعوامل المؤثرة في دالة إستيراد الرز في العراق للفترة 1990-2015,مجلة مثنى للعلوم الزراعية ,العدد 05,سنة2004.
11. نورة زيان, محمد شويكات,قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL خلال فترة 1990-2015,مجلة الحقوق و العلوم السياسية ,العدد الاقتصادي 36(01),جامعة زيان عاشور –الجلفة,دون سنة .
12. بودبودة زهرة ,راضية مصداع ,توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار التعديلات قانون النقد و القرض 90-10دراسة تحليلية ,مجلة الاقتصاد المالي و الأعمال ,مجلد07,العدد01,جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي –الجزائر ,سنة 2022.

رابعا :مواقع الإنترنت

1. نمو إقتصادي –ويكيبيديا,Ar.m.Wikipedia.org,2023,04,28-22:05.
2. معدل النمو و متطلباته,Arabictrader.com, 2:19, 31-03-2022.
3. النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة ,Aluka.net, 15:51, 28-04-2023

خامسا: المحاضرات

1. دكتور بوزيان محمد و شكوري سيدي محمد , التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي،محاضرة،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية , جامعة تلمسان،ص02 .
2. عرقوب نبيلة ,محاضرات في النمذجة القياسية بإستعمال برنامج Eviews ,مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة ماستر 2,تخصص مالية و تجارة دولية ,جامعة محمد بوقرة –بومرداس ,سنة 2019-2020.
3. فضيلة ملواح و علي مكيد ,محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018),محاضرات الاقتصاد الكلي و المالية الدولية ,جامعة المدية ,سنة 01-06-2020.
4. بن علقمة مليكة ,محاضرات قانون النقد و القرض ,مطبوعة بيداغوجية موجهة للتانية ماستر إقتصاد نقدي و بنكي ,جامعة سطيف01,سنة 2021-2022.
5. بوسواك آمال ,ملخص المحور التاني أهداف و مضمون إصدار قانون النقد و القرض الجزائري ,طلبة سنة أولى ماستر ,جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي ,سنة 2021-2022.
6. بن البار أمحمد العمراوي فريد، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016 (1970) إصلاحات المالية في إقتصاد الجزائري والاقتصاديات النامية الملتقى الوحاني عليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التي جامعة المسلية – الجزائر، لسنة 2019.
7. جلال خشيب -كتاب النمو الاقتصادي, دار الشرشبكة الألوكة، دون سنة.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Gujarati D ,2011 ,Econometrics by examples ,1st edition ,Palgrave Mcmillan ,p207.

قائمة الملاحق